1

حالة التنمية البشرية

من البرازيل مرورًا بجنوب أفريقيا وصولاً إلى الصين والهند، بلدان نامية كبيرة أصبحت المحرّك الرئيسي للاقتصاد العالمي. إلا أنّ المشاكل المالية التي تشهدها بلدان الشمال بدأت تؤثر حتّى على أقوى الاقتصادات في الجنوب في عام 2012. وفي محاولة شاقة للنهوض من أزمة الديون والعجز المتفاقم في الميزانيات، يفرض العديد من البلدان المتقدمة برامج تقشّف صارمة لا تثقل كاهل مواطني هذه البلدان فحسب، بل تقوّض آفاق التنمية البشرية للملايين من سكان العالم.

وضع التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 رؤية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، قوامها تزويد الأفراد بالقدرة على توسيع خياراتهم وإمكاناتهم. ومنذ ذلك الحين، يشهد العالم تقدّمًا كبيراً، إذ تمكن العديد من الاقتصادات النامية من تحقيق نمو سريع ومتواصل ومن الارتقاء بمستوى التنمية البشرية. ولعلّ نهضة بلدان الجنوب هي من أبرز سمات التغيّر السريع في العالم اليوم. وتقارب حصة الجنوب اليوم حوالى ثلث الإنتاج[1] والاستهلاك[2] في العالم. ولولا النمو الملحوظ الذي سجّلته تلك الاقتصادات، وفي مقدّمتها الصين والهند، لرزح العالم أكثر تحت وطأة الركود الاقتصادي[3].

غير أن بوادر العدوى بدأت تلوح في الأفق، إذ يسود قلق حقيقي من تباطؤ يصيب التقدم في البلدان النامية من جراء أزمة تلمّ ببلدان الشمال في عالم مترابط. وفي البلدان الصناعية، مع بعض الاستثناءات الملحوظة، تتخذ الحكومات تدابير تقشف قاسية تؤدي إلى الحد من خدمات الرعاية التي تقدّمها الدولة وتخفيض النفقات والخدمات العامة[4]. والنتيجة ضائقة معيشية، ومزيد من الانكماش الاقتصادي، وتراجع في مستويات معيشة أعداد كبيرة من سكان العالم المتقدم. وإزاء هذا الواقع الجديد، شهد عدد من البلدان تظاهرات ضخمة في الشوارع، وعمّت خيبة الأمل من السياسيين ومن الإدارة الاقتصادية.

وقد شهد العالم أزمات مماثلة في الماضي، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات، وفي أمريكا اللاتينية في الثمانينات، وفي آسيا في التسعينات. إلا أن الأزمة الراهنة، إبان العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تضرب مجددًا في قلب أوروبا.

وتفرض الحكومات برامج تقشف قد تكون نتيجة لقلق مشروع من ضعف القدرة على تحمّل الديون السيادية. ولكن الخطر الداهم هو أن تلك التدابير التي تتخذها الحكومات على المدى القصير يمكن أن توقع أضراراً تحتاج إلى وقت طويل لتعويضها، إذ تضعف أسس التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية اللازمة لنمو الاقتصاد ولنهضة الديمقراطية ولبناء مجتمعات تعمّها المساواة وتحصينها من الصدمات[5].

وفي الواقع أدلة تشير إلى أن المسارعة إلى تنفيذ برامج التقشف الصارمة يمكن أن تؤدي إلى تعميق الركود وإطالة أمده. فقد أدّت تدابير التقشف المالي إلى انكماش في الطلب المحلي في القطاع الخاص وفي الناتج المحلي الإجمالي[6]، كما أضعفت الاقتصاد وساهمت في زيادة البطالة[7]. وأيّ تراجع في خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات العامة، قد يلحق الضرر بصحة السكان ويؤثر على جودة القوى العاملة، ويضعف قدرات البحث العلمي والابتكار في الأعوام المقبلة (الإطار 1.1). وهذا قد يؤدي إلى إبطاء مسار التقدم في التنمية البشرية لوقت طويل (الإطار 1.2). إضافة إلى أن الركود الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية التي تحتاج إليها الحكومات لتمويل الخدمات الاجتماعية والسلع العامة.

ويمكن تجنب الكثير من هذه الأضرار، إذ تشير الأدلة الموروثة من الماضي إلى أن أفضل وقت لتخفيض العجز هو وقت انتعاش النمو الاقتصادي[8]. وقد قال جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) باقتضاب منذ أكثر من 75 عامًا: "الازدهار، وليس الركود، هو الوقت المناسب للتقشف"[9].

و من الأهمية النظر ليس فقط في كمية النفقات العامة، بل أيضًا في تركيبتها وكيفية تغييرها. ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، يمكن أن يؤدي أي تغيير لا يمس بالوضع المالي في تركيبة الإيرادات والنفقات الحكومية بهدف تأمين فرص العمل وتعزيز التنمية البشرية إلى استحداث عدد يتراوح بين 1.8 و2.1 مليون فرصة في 33 بلدًا متقدمًا في العام المقبل أو في العامين المقبلين[10].

الإطار 1.1

الإنصاف والاقتصاد الكلي والتنمية البشرية

إزاء اتساع الفوارق في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأوروبية، يطرح السؤال حول الإنصاف في توزيع المداخيل وطبيعة الجهات المستفيدة من النمو. وباتت هذه المشاغل في صلب المناقشات السياسية في البلدان المتقدمة اليوم، ولو بقي تأثيرها محدودًا على وجهة السياسات حتى الآن. وتبلغ البطالة اليوم أعلى معدل لها في البلدان المتقدمة منذ أعوام، ولم تحصل غالبية القوى العاملة على زيادة تذكر في الأجور الفعلية لعقود مضت، في حين سجلت المداخيل ارتفاعًا ملحوظًا في الفئات الأغنى. وقد ترافق اتساع الفوارق مع مطالب علت من الأوساط الميسورة داعية إلى تقليص حجم القطاع الحكومي وتخفيف القيود الضريبية. فالميسورون لم يكتفوا بتحقيق أعلى المكاسب من حقبة النمو السابقة فحسب، بل يبدو أنهم يسعون أيضًا إلى حماية مكاسبهم. وعلى الرغم من الضغوط التي يمارسها المجتمع المدني، يبقى من المستغرب أن تغلب برامج التقشف على الخطط الحكومية في البلدان الديمقراطية وتغيب عنها برامج الحماية الاجتماعية.

ولا يقتصر اعتماد تدابير التقشف على بلدان منطقة اليورو، إذ تنوي المملكة المتحدة تخفيض الاستثمار العام بنسبة 2 في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في إطار برنامج التقشف الحالي. وتأتي تدابير التقشف في وقت يبلغ الاستثمار العام أدنى مستوياته. ففي السنة المالية 2011/2012، كانت نسبة الاستثمار العام الصافي في المملكة المتحدة أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والاستمرار في تخفيض النفقات الحكومية والاجتماعية يؤدي إلى تقويض آفاق الانتعاش والنمو.

ولسياسات الاقتصاد الكلي تأثير بالغ على التنمية البشرية. ويمكن أن يترك تخفيض الإنفاق الاجتماعي بهدف تخفيض الدين العام آثارًا يطول أمدها. وإذا استمرت الاقتصادات في الانكماش، لن تجدي الجولات المتتالية لتخفيض الدين في تعزيز القدرة على تحمّل الديون. فتخفيض الإنفاق يؤدي إلى إضعاف الطلب الإجمالي، فيتعثر انتعاش الاقتصاد، ويصعب توفير فرص العمل إذا ترافق ذلك مع اتساع الفوارق في الدخل. ومن أجل تأمين التشغيل الكامل، لا بد من التعويض عن انخفاض الطلب الإجمالي. وهذا ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (وغيرها من البلدان الصناعية) من خلال تخفيض أسعار الفائدة، واعتماد أدوات مالية جديدة وأنظمة ضريبية متساهلة تسببت بفقاعة أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الحالية. أما بلدان منطقة اليورو، المقيّدة من حيث الأدوات المتاحة لها في السياسات، فلا يمكنها استعمال السياسات النقدية للخروج من الأزمة عن طريق تخفيض الأسعار أو زيادتها.

المصدر: Atkinson 2011, 2012; Block 2013; HM Treasury 2010; Nayyar 2012; Sen 2012; Stiglitz 2012.

الإطار 1.2

تخفيضات قصيرة الأجل ونتائج طويلة الأمد: ارتفاع معدلات الخصوبة في أفريقيا

لماذا ارتفعت معدلات الخصوبة بين عامي 1970 و1990 في العديد من بلدان جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى دون جميع المناطق الأخرى؟ يبدو أن معدلات الخصوبة ارتفعت مع تخفيض النفقات الاجتماعية الذي حدث في إطار برامج التكييف الهيكلي في الثمانينات، ولاسيما في مجال التعليم.

فتخفيض النفقات في قطاع التعليم لا يؤدي فقط إلى الحد من الإمكانات البشرية، بل يؤثر على المدى الطويل على التركيبة العمرية للسكان بعد سنوات، من جراء تأثيره على معدلات الولادة. وفي البلدان التي تسجل انخفاضاً في مستويات التعليم، وخاصة حيث لا تحصل الفتيات على التعليم في المرحلة الثانوية، ترتفع معدلات الخصوبة. وكلّما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للمرأة، انخفض، عموماً، عدد مواليدها. ويظهر هذا التأثير القوي خاصة في البلدان التي لا تزال في أولى مراحل التحول الديمغرافي والتي لا تزال معدلات الخصوبة الإجمالية مرتفعة فيها. ويسهم التعليم في خفض معدلات الخصوبة، إذ يؤدي إلى تحسين نقل المعلومات، وتغيير الحوافز السلوكية، وتمكين الأفراد من حسم خياراتهم.

وفي الثمانينات، شهدت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تراجعًا جزئيًا في التحول الديمغرافي، وانخفض نصيب الفرد من الإنفاق الفعلي على التعليم بنسبة متوسطها 50 في المائة. وبين عامي 1980 و1986، انخفض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 79 إلى 73 في المائة في المنطقة كلها (مع انخفاض هذا المعدل في 16 بلدًا وارتفاعه في 17 بلدًا). وكان لانخفاض الإنفاق على التعليم أثر سلبي على تعليم الإناث، فتباطأ في ارتفاع متوسط معدلات التحاق الإناث بالتعليم الإبتدائي والثانوي مقارنة بالفترة التي سبقت برامج التكييف الهيكلي.

المصدر: Lutz and KC 2013; Rose 1995.

وفي ظل تفاوت درجات الحرية التي تتمتع بها البلدان لتعديل أولوياتها في الإنفاق، يملك العديد منها مجالاً واسعًا لإعادة ترتيب الأولويات. فالإنفاق العسكري في العالم، مثلاً، تجاوز 1.4 تريليون دولار في عام 2010، وهو رقم يفوق مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر خمسين بلدًا. وعندما يكون التحصين المالي لازمًا، فهذا لا يعني، بالضرورة، تقليص خدمات الرعاية. وبتعزيز الكفاءة وتخفيض الإعانات على الوقود الأحفوري مثلاً، يمكن تحصين الوضع المالي من دون المساس بالإنفاق الاجتماعي[11].

وأظهرت بلدان الجنوب صمودًا في وجه الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم حاليًا. فبعد النكسات العابرة في أعقاب أزمة عام 2008، استأنفت بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية مسارها التصاعدي في التنمية البشرية والنمو. ومن عوامل هذا الانتعاش الوجهة العملية التي سلكتها بلدان الجنوب، إذ اتخذت مجموعة من التدابير للتحصن من تقلّبات الدورة الاقتصادية، وأجلت تخفيض الدين إلى الوقت المناسب. وساعد استمرار الطلب من الجنوب على دعم صادرات العديد من البلدان النامية، والتعويض عن آثار تباطؤ النشاط الاقتصادي في الشمال[12].

وواصلت بلدان نامية كثيرة الاستثمار في التنمية البشرية الطويلة الأمد. وهي تدرك علاقة الترابط الإيجابي الواضحة بين الاستثمار العام

في البنية الأساسية الاجتماعية والمادية الذي يمهد للتنمية البشرية والتقدم في دليل التنمية البشرية[13]. وأدركت الحكومات في الجنوب أن التقدم المستدام يجب أن ينطلق من التكامل الاجتماعي. وتميّزت بلدان، كالبرازيل والهند مثلاً، بالتركيز على نواحٍ في التنمية البشرية كانت تغفلها في النماذج الإنمائية السابقة، إذ اقترحت العمل بخطط التحويلات النقدية وبرامج الحق في العمل.

وفي العقود القليلة الماضية أحرز العديد من بلدان الجنوب تقدمًا كبيراً في دليل التنمية البشرية، لم يقتصر على النمو الاقتصادي والحد من الفقر فحسب، بل شمل تحقيق مكاسب هامة في الصحة والتعليم. وهذا الإنجاز الكبير جدير بالاهتمام لأن نمو الدخل لا يعني بالضرورة مكاسب حتمية في مجالات أخرى من التنمية البشرية. فقد يولد النمو الموارد اللازمة للاستثمار في الصحة والتعليم، ولكنه لا يحقق المكاسب تلقائيًا. وقد يكون للنمو تأثير محدود على سائر الأولويات المهمة للتنمية البشرية مثل المشاركة والتمكين.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، لا بد من اعتماد مؤشرات لقياس تلك الأبعاد إضافة إلى بُعد الاستدامة البيئية لمسارات التنمية.

تقدم الأمم

يرصد تقرير التنمية البشرية في كل عدد التقدم البشري، وذلك باستخدام دليل التنمية البشرية. وهذا الدليل هو مقياس مركّب يضمّ مؤشرات لرصد أبعاد ثلاثة، هي طول العمر، والتحصيل العلمي، والتحكم بالموارد اللازمة للعيش الكريم. وتتناول أدلة أخرى عدم المساواة والفقر والتمييز بين الجنسين. ويتضمن الجدول الإحصائي 1 قيمة دليل التنمية البشرية لعام 2012.

ويظهر دليل التنمية البشرية لعام 2012 الكثير من التقدم. ففي العقود الماضية، وجهت بلدان العالم اهتمامها نحو تحسين مستويات التنمية البشرية. والخبر السار هو أن البلدان التي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة أحرزت أسرع تقدم حسب دليل التنمية البشرية. إلا أن التقدم يتطلب أكثر من ارتفاع في متوسط قيمة دليل التنمية البشرية. فارتفاع قيمة الدليل يبقى غير مكتمل وغير مستدام في حال ترافق مع اتساع الفوارق في الدخل، وانتشار أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وارتفاع الإنفاق للأغراض العسكرية، وضعف التماسك الاجتماعي (الإطار 1.3).

وفي عام 2012، بلغ المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية 0.694. وسجلت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أدنى قيمة لهذا الدليل بلغت 0.475، تليها منطقة جنوب آسيا حيث بلغت قيمة الدليل 0.558. وفي المناطق النامية، سجلت أوروبا وآسيا الوسطى أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية بلغت 0.771، تليهما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث بلغت قيمة الدليل 0.741.

وتتفاوت عناصر دليل التنمية البشرية بين مجموعات التنمية البشرية والمناطق حيث الاختلاف في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وفي متوسط سنوات الدراسة، وفي الدخل. فنصيب الفرد من متوسط الدخل القومي الإجمالي في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، يفوق بأكثر من عشرين مرة متوسط الدخل الفردي في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (الجدول 1.1). ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا يفوق بحوالى الثلث متوسط العمر المتوقع في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، في حين أن متوسط سنوات الدراسة لدى البالغين من العمر أكثر من 25 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا يفوق بحوالى ثلاث مرات متوسط سنوات الدراسة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. إلا أن سنوات الدراسة المتوقعة، التي تبين مدى التطوّر في فرص التعليم في البلدان النامية، تعطي صورة متفائلة، إذ من المتوقع اليوم أن يكمل تلميذ المرحلة الابتدائية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة ثماني سنوات ونصف السنة في المدرسة، أي ما يعادل سنوات الدراسة الحالية للبالغين (8.8 سنة) في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وحققت غالبية البلدان ذات دليل التنمية البشرية المنخفضة تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي أو تقترب من تحقيق هذا الهدف، كما بلغت معدّلاً تجاوز 50 في المائة في الالتحاق بالتعليم الثانوي.

وتتفاوت الإنجازات المحققة أيضاً بين المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية. ومن الأساليب المتبعة لتقييم التفاوت بين بلدان مجموعة معينة هو مقارنة نسبة الحد الأعلى إلى الحد الأدنى لدليل التنمية البشرية ضمن المجموعة.

علاقة الترابط الإيجابي واضحة بين الاستثمار العام في البنية الأساسية الاجتماعية والمادية الذي يمهد للتنمية البشرية والتقدم في دليل التنمية البشرية

ما معنى أن تكون إنساناً؟

منذ نصف قرن تقريبًا، نشر الفيلسوف توماس نايغل (Thomas Nagel) مقالاً شهيرًا بعنوان "ما معنى أن يكون الكائن خفاشًا؟" والسؤال الذي أود طرحه هو: ما معنى أن تكون إنساناً ؟ والواقع أن هذا المقال الشيق الذي كتبه توماس نايغل في المجلة الفلسفية (The Philosophical Review) تناول الكائنات البشرية، ولم يتطرق إلا لماماً إلى الخفافيش. ومن أغرب النقاط التي أثارها نايغل شكّ عميق في نزعة العلماء المعتمدين على المراقبة إلى ربط تجربة الخفاش أو الكائن البشري بالظواهر البدنية في الدماغ وغيره من أعضاء الجسم، والتي تسهل ملاحظتها بالعين المجرّدة. وقلّما يمكن فهم ماهية الخفاش أو الإنسان بمجرّد التركيز على بعض الارتعاشات في الدماغ والجسم. فتركيبة الدماغ المعقدة لا يمكن تحليلها بالاعتماد على تركيبة الجسم السهلة (على الرغم من النزعة إلى ذلك).

ويرتكز النهج الحديث للتنمية البشرية على التمييز الذي يختلف نوعًا ما عن التناقض المعرفي الأساسي الذي تقدم به نايغل. ويقوم النهج الذي ابتكره محبوب الحق في سلسلة تقارير التنمية البشرية التي بدأت في عام 1990، على التمييز بين صعوبة تقييم ثراء الحياة البشرية، بما فيها الحريات التي ينشدها البشر، وسهولة رصد المداخيل والموارد الخارجية الأخرى التي هي في حوزة الأفراد أو الأمم. ومراقبة الناتج المحلي الإجمالي وقياسه أسهل من رصد نوعية الحياة البشرية وقياسها. ولكن رفاه البشر وحريتهم، وارتباطهما بالعدل والإنصاف في العالم، لا يمكن قياسهما فقط بالناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، وهذا ما يفعله الكثيرون.

فلا بد من الاعتراف بالطبيعة المعقدة للتنمية البشرية، إذ لا يجوز التركيز على جانب واحد منها، وهذه هي النقطة الرئيسية التي دفعت بالمبادرة الجريئة التي أطلقها محبوب الحق إلى طرح ما يكمّل الناتج المحلي الإجمالي في قياس التنمية البشرية لا بل ما يستعيض عنه. وفي هذا الإطار، برزت نقطة أصعب وهي أيضًا جزء لا ينفصل مما بات يُسمّى "بنهج التنمية البشرية". ولتسهيل قياس التنمية البشرية في الواقع، قد يكون بالإمكان استعمال العديد من المؤشرات البسيطة مثل دليل التنمية البشرية الذي يرتكز على ثلاثة متغيرات فقط يجري قياسها في عملية بسيطة. ولكن غاية البحث لا تقف عند هذا الحدّ. فلا يجوز إنكار المقاييس العملية والمجدية مثل دليل التنمية البشرية الذي قد يكشف وقائع عن نوعية الحياة البشرية يعجز عن كشفها الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يجوز الاكتفاء بالمكاسب الآنية التي تبينها هذه المقاييس في عالم دائم التحرك. فتقييم نوعية الحياة هو عمل أكثر تعقيدًا من أن يُختصر في مجرد رقم واحد، مهما بلغ اختيار المتغيرات من الحكمة وانتقاء طرق الترجيح من الدقة.

وعند الاعتراف بهذا التعقيد، يمكن تحقيق نتائج مهمّة أخرى أيضًا. فالدور المهم للمنطق العام الذي يركز عليه هذا التقرير حول التنمية البشرية، هو نتيجة للاعتراف بهذه الطبيعة المعقدة. فالمتألم هو وحده يدري أين موضع الألم، ولا يمكن إيجاد الدواء الشافي للألم من دون سماع صوت من يشعرون به وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في المناقشات العامة. ولا يمكن تقدير أهمية مختلف العناصر التي تدخل في تقييم رفاه الأفراد وحريتهم إلا في إطار من الحوار المستمر بين الناس، حوار يؤثر على وجهة السياسات العامة. وما يوازي الأهمية السياسية المبادرات الشبيهة بما يُعرَف بالربيع العربي والتحركات الكثيفة في سائر أنحاء العالم، هي أهمية إفساح المجال أمام الأفراد للتعبير عما في داخلهم بالحوار حول الآلام التي تنتابهم في الحياة ومظاهر الإجحاف التي يودون التخلص منها. فالقضايا التي تصلح لتكون موضوع نقاش بين الأفراد ومع المسؤولين عن وضع السياسة العامة كثيرة ومتعددة.

وتقضي مسؤوليات التحاور على مختلف مستويات الحكم بتمثيل مصالح الناس غير الممثلين في الحكم وغير القادرين على إعلاء صوتهم تعبيرًا عن هواجسهم. ولا يمكن أن تتجاهل التنمية البشرية أجيال المستقبل، بحجة أن هذه الأجيال لم تأتِ بعد. فالإنسان يتميّز بالقدرة على التفكير في غيره من البشر وفي حياته. وفن السياسة المسؤولة والخاضعة للمساءلة هو القدرة على توسيع آفاق الحوار، بحيث يتجاوز الهواجس الذاتية الضيقة ليحيط بالمفهوم الاجتماعي الأوسع ويدرك أهمية حاجات الناس وحرياتهم في المستقبل كما في الحاضر. وهذا لا يعني حصر تلك الشواغل في مؤشر واحد، مثلاً، يضاف إلى دليل التنمية البشرية المثقل أصلاً بالكثير من الأبعاد (والذي يمثل المستوى الحالي للرفاه والحرية فقط)، بل يقتضي الحرص على إدراج هذه الهواجس في مناقشات التنمية البشرية. ويمكن أن تسهم تقارير التنمية البشرية في توسيع آفاق المناقشة من خلال ما تقدّمه من شروح وجداول تتضمن معلومات مفيدة وقيمة.

ونهج التنمية البشرية هو خطوة مهمة نحو الإحاطة بأوجه الرخاء والحرمان في الحياة البشرية على الرغم من صعوبة هذا العمل، ونحو تقدير أهمية التفكير والحوار، والمساهمة في تحقيق العدل والإنصاف في العالم. وقد يكون الإنسان مثل الخفاش، إذ يعجز العلماء عن قياس نوعية حياته بالرصد والأرقام، ولكنه مختلف أيضًا عن الخفاش بقدرته على التفكير والتحدث عن طبيعة الحياة المتعددة الأبعاد وعن حياة الآخرين، اليوم وفي الغد، بطرق غير متاحة للخفاش. أن تكون إنساناً يعني أن تكون شبيهاً بالخفاش ومختلفاً عنه في آن.

وأعلى نسبة تسجل في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، تليها الدول العربية وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فالتفاوت في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، هو في الغالب نتيجة للفارق الكبير في نصيب الفرد من الدخل (بنسبة 70.1[14]) ومتوسط سنوات الدراسة (بنسبة 7.8). أما في جنوب آسيا، فالعامل الأول هو الفارق في نصيب الفرد من الدخل (بنسبة 10.7)، ومتوسط سنوات الدراسة (بنسبة 4.0). أما في الدول العربية، وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فالعامل الرئيسي في التفاوت هو الفارق في نصيب الفرد من الدخل.

وشهد العقد الأخير المزيد من التقارب بين البلدان في قيمة دليل التنمية البشرية، والتسارع في التنمية البشرية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. كما شهدت مجموعات الدليل والمناطق تحسنًا ملحوظًا في عناصر الدليل كلها، وتسارعاً في التقدم في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وشهدت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب آسيا تقدمًا مستمرًا مقارنة بالعقود السابقة، في حين شهدت منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تقدمًا أسرع في العقد الماضي. وتقاربت البلدان في قيمة دليل التنمية البشرية في العقد الأخير.

ومن العناصر الأساسية لدليل التنمية البشرية متوسط العمر المتوقع عند الولادة. ففي عام 2012، بلغ متوسط العمر المتوقع 70.1 سنة، لكنه سجل فوارق كبيرة بين مجموعات الدليل، إذ بلغ 59.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة و80.1 سنة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. والفوارق بين البلدان تتجاوز الفوارق بين مجموعات الدليل، إذ يتراوح متوسط العمر المتوقع بين حد أدنى قدره 48.1 سنة في سيراليون وحد أقصى قدره 83.6 سنة

الجدول 1.1

دليل التنمية البشرية وعناصره حسب المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية، 2012

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	متوسط سنوات الدراسة (سنة)	سنوات الدراسة المتوقعة (سنة)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)
لمنطقة					
الدول العربية	0.652	71.0	6.0	10.6	8,317
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.683	72.7	7.2	11.8	6,874
أوروبا وآسيا الوسطى	0.771	71.5	10.4	13.7	12,243
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.741	74.7	7.8	13.7	10,300
جنوب آسيا	0.558	66.2	4.7	10.2	3,343
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.475	54.9	4.7	9.3	2,010
مجموعات دليل التنمية البشرية					
دليل التنمية البشرية المرتفع جدًا	0.905	80.1	11.5	16.3	33,391
دليل التنمية البشرية المرتفع	0.758	73.4	8.8	13.9	11,501
دليل التنمية البشرية المتوسط	0.640	69.9	6.3	11.4	5,428
دليل التنمية البشرية المنخفض	0.466	59.1	4.2	8.5	1,633
العالم	0.694	70.1	7.5	11.6	10,184

ملاحظة: البيانات مرجّحة بعدد السكان ومحسوبة بالاستناد إلى قيمة دليل التنمية البشرية لـ187 بلدًا.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، والجدول الإحصائي 1.

في اليابان. أما في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، فقد استقر متوسط العمر المتوقع عند 49.5 سنة بين عامي 1990 و2000، نتيجة للانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية ووباء الإيدز. ولكنه سجل زيادة قدرها خمس سنوات ونصف السنة بين عامي 2000 و2012.

ومن العناصر الهامة التي تؤثر على دليل التنمية البشرية، عنصر من أكثر المؤشرات دلالة على الرفاه البشري، وهو بقاء الأطفال على قيد الحياة. ففي عام 2010، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم 55 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. غير أن هذا المعدل يتفاوت بين مجموعات دليل التنمية البشرية، إذ تراوح بين 110 حالات وفاة لكل 1,000 ولادة حية في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و42 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، و18 حالة وفاة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و6 حالات في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً. واعتلال صحة الطفل يمكن أن يلحق أضراراً دائمة بنمو قدراته الإدراكية في سن الطفولة، ويضعف إنتاجيته عندما يبلغ سن العمل.

واستنادًا إلى مقارنات دليل التنمية البشرية بين البلدان في الشمال وفي الجنوب، يُلاحَظ أن الفوارق تتقلص في العالم. إلا أن متوسطات البلدان تحجب فوارق كبيرة في المكاسب المحققة بين البشر، داخل البلدان سواء أكان في الشمال أم في الجنوب. فالولايات المتحدة الأمريكية حلّت في المرتبة الثالثة في الترتيب العالمي لعام 2012 من حيث دليل التنمية البشرية إذ بلغت قيمته 0.94. لكن قيمة هذا الدليل لم تتجاوز 0.75 لدى سكان البلد من أصل أمريكي لاتيني، و0.70 لدى الأمريكيين الأفارقة في[15] 2010-2011. وبلغ متوسط دليل التنمية البشرية 0.47 لدى الأمريكيين الأفارقة في لويزيانا[16]. وفي البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، يمكن ملاحظة هذا الفارق ذي البُعد الإثني في الدليل لدى الغجر في جنوب أوروبا.

ويتسع الفارق في التنمية البشرية أيضًا في بعض البلدان النامية. ففي البرازيل مثلاً، في عام 2000، وهو آخر عام تتوفر حوله بيانات وطنية، سُجلت أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية في ساو كاتانو دو سول في ولاية ساو باولو (0.92)، وسُجلت أدنى قيمة في ماناري في

استنادًا إلى مقارنات دليل التنمية البشرية بين البلدان في الشمال وفي الجنوب، يُلاحَظ أن الفوارق تتقلص في العالم

الشكل 1.1

ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، إنما بدرجات متفاوتة

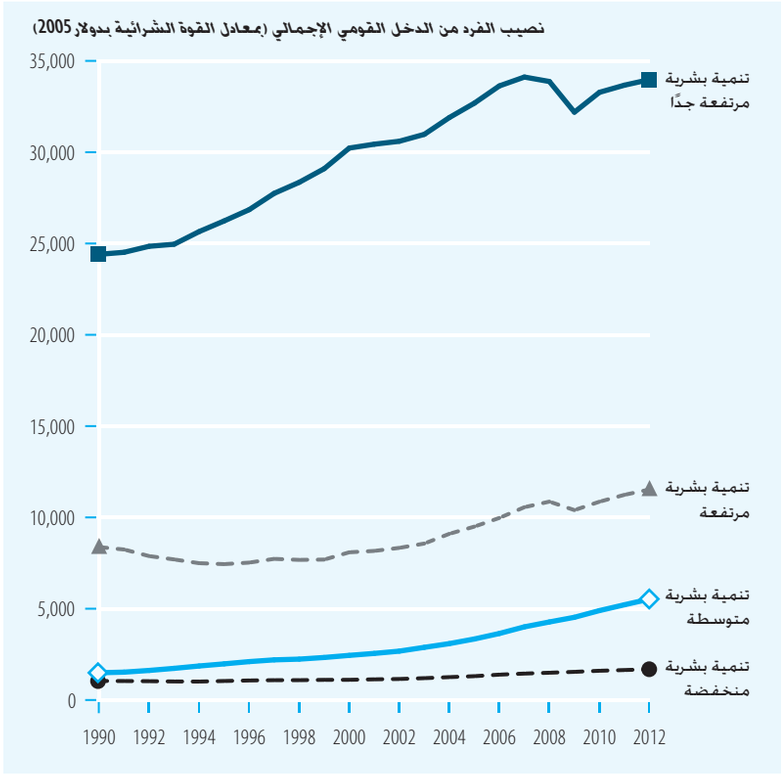

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية لقائمة البلدان والأقاليم نفسها التي تضمّ 161 بلداً وإقليماً.

الشكل 1.2

نمو مطّرد في الدخل في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في العقد الماضي

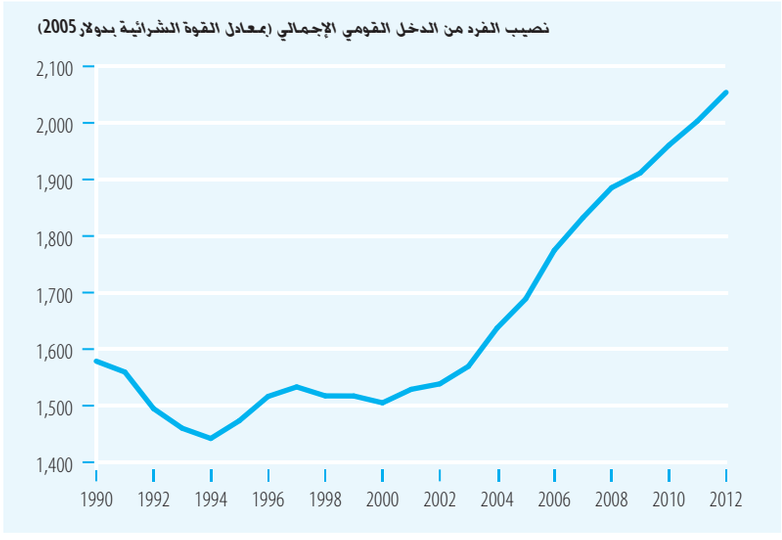

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

ولاية بيرنامبوكو (0.47). وتشهد الصين أيضًا فوارق بين المحافظات، ولو بنسبة أقلّ، إذ يسجل الدليل أعلى مستوياته في شانغهاي (0.91)، وأدنى مستوياته في التبت (0.63)[17].

الدخل والتنمية البشرية

التحكم بالموارد الذي يقاس بحجم الدخل هو أيضًا من العناصر الأساسية في تقييم التنمية البشرية ورصد دليلها. فبين عامي 1990 و2012، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المجموعات الأربع لدليل التنمية البشرية، ولو بدرجات متفاوتة (الشكل 1.1). وسُجل أعلى مستوى لمتوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل في الصين وغينيا الاستوائية حيث تجاوزت نسبة النمو 9 في المائة. وفاقت نسبة النمو 4 في المائة في 12 بلدًا فقط، في حين انخفض نصيب الفرد من الدخل في 19 بلدًا.

ومن أبرز الإنجازات ما تحقق في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. فبين عامي 2003 و2008، أي قبل خمس سنوات من بداية الأزمة المالية العالمية، ارتفع نصيب الفرد من الدخل في المنطقة بنسبة 5 في المائة سنويًا، أي أكثر بمرتين من معدّل التسعينات (الشكل 1.2)[18]. وحصل هذا الارتفاع لأن البلدان الغنية بالموارد استفادت من ارتفاع أسعار الصادرات من السلع الأولية من أفريقيا، وتحديدًا الغاز والنفط والمعادن والمنتجات الزراعية بفضل الطلب القوي عليها من بلدان الجنوب، وفي مقدمتها الصين.

ولكن النمو تحقق أيضًا في بلدان أخرى، وتميزت الاقتصادات الأكثر تنوعًا والمعتمدة على الزراعة بأداء قوي. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار السلع، استمرت عدة بلدان مستوردة صافية للسلع الأساسية مثل إثيوبيا وأوغندا ورواندا، في النمو بسرعة. واكتسبت اقتصادات جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى نوعاً من الحصانة ضد الصدمات العالمية بفضل ما تحقق من تكامل إقليمي، وخاصة في شرق أفريقيا.

ووفقًا لما تؤكد عليه تقارير التنمية البشرية، المهم ليس فقط مستوى الدخل، بل كيفية استعمال هذا الدخل. فالمجتمع يمكن أن ينفق ما يتوفر لديه من دخل على التعليم أو على الأسلحة؛ والفرد يمكن أن ينفق الدخل على المواد الغذائية الضرورية أو أن ينفقه على المخدرات. وسواء أكان في حالة المجتمع أم في حالة الفرد، لا تهم

عملية تجميع الثروة بقدر ما تهم كيفية تحويل الدخل إلى مكاسب في التنمية البشرية. ويظهر الجدول 1.2 مدى النجاح الذي حققته البلدان على هذا الصعيد، ويقاس بالفارق الإيجابي بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية[19]. وتحلّ في المرتبة الأولى نيوزيلندا بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وكوبا بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.

الفقر

القضاء على الفقر والجوع هو من الأولويات في العالم، وهو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، الذي يُعنى بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بما كان عليه في عام 1990. وقد تحقق هذا الهدف قبل ثلاثة أعوام من المهلة المحددة، إذ نجحت بعض البلدان الكثيرة السكان في تخفيض عدد الفقراء من سكانها. فالبرازيل تمكنت من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25 دولار (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005) من 17.2 في المائة إلى 6.1 في المائة؛ والصين من 60.2 في المائة إلى 13.1 في المائة؛ والهند من 49.4 في المائة إلى 32.7 في المائة[20]. ونتيجة لذلك، انخفض عدد السكان الفقراء. فبين عامي 1990 و2008 مثلاً انتشلت الصين وحدها قرابة 510 مليون نسمة من الفقر[21].

ولا تقتصر معاناة الفقراء على النقص في الدخل، إذ يتخذ الفقر أبعادًا متعددة منها الحرمان من الصحة والتعليم. وتشير التقديرات إلى أن 10 في المائة من سكان العالم يعانون من إعاقات تؤثر على نوعية معيشتهم بغض النظر عن دخلهم[22].

وفي مطلع القرن العشرين وفي منتصفه، خفّضت البلدان الأوروبية الفقر ليس بزيادة الدخل فحسب، بل أيضًا بتقديم خدمات عامة مثل الرعاية الصحية والتعليم[23]. وعند تقييم مستويات الفقر النسبية، من المهم عدم إغفال بعض الظروف الاجتماعية والسياسية، فهل يستطيع الفقراء "الظهور في الأماكن العامة من دون الشعور بالخجل"[24]. وتحويل الدخل إلى مستوى معيشي لائق يعتمد على مجموعة من الأصول والإمكانات. وهنا، تضطلع الدولة بدور هام في ضمان الصحة والتعليم والسلامة العامة والشخصية (الإطار 1.4).

الجدول 1.2

البلدان الخمسة الأولى من حيث التفوق في ترتيب دليل التنمية البشرية على ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، 2012

مجموعة دليل التنمية البشرية والبلد	قيمة دليل التنمية البشرية	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2005)	ترتيب الدخل القومي الإجمالي ناقص ترتيب دليل التنمية البشرية
التنمية البشرية المرتفعة جدًا			
نيوزيلندا	0.919	24,358	26
آيرلندا	0.916	28,671	19
أستراليا	0.938	34,340	15
جمهورية كوريا	0.909	28,231	15
إسرائيل[a]	0.900	26,244	13
التنمية البشرية المرتفعة			
كوبا	0.780	5,539	44
جورجيا	0.745	5,005	37
الجبل الأسود	0.791	10,471	24
ألبانيا	0.749	7,822	21
غرينادا	0.770	9,257	21
التنمية البشرية المتوسطة			
ساموا	0.703	3,928	28
تونغا	0.710	4,153	26
فيجي	0.702	4,087	24
قيرغيزستان	0.622	2,009	24
غانا	0.558	1,684	22
التنمية البشرية المنخفضة			
مدغشقر	0.483	828	28
توغو	0.459	928	16
كينيا	0.519	1,541	15
زمبابوي	0.397	424	14
نيبال[b]	0.463	1,137	11

a الفارق بين ترتيب الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية هو 13 نقطة أيضًا في إستونيا وشيلي واليونان، وكلها من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا.

b الفارق بين ترتيب الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية هو 11 نقطة أيضًا في ليبريا وهي من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، والجدول الإحصائي 1.

ويعتمد تحويل الدخل إلى رفاه، ولاسيما للفقراء، على الظروف البيئية أيضاً[25].

ولقياس الفقر بأبعاده المختلفة، يمكن استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يتناول أوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة. وهذا الدليل هو حصيلة تعداد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد (أي نسبتهم) ومتوسط عدد أوجه الحرمان التي تعيشها كل

المؤشرات الذاتية للرفاه: ازدياد القبول بالفكر والسياسة

شهدت الأعوام الأخيرة اهتماما متزايدًا باستعمال البيانات الذاتية لقياس الرفاه والتقدم البشري ولتزويد عملية صناعة السياسات بالمعلومات الوافية(*). ففي المملكة المتحدة، التزمت الحكومة بدراسة استعمال المؤشرات الذاتية للرفاه، بناء على اقتراح ورد في Stiglitz, Sen and Fitoussi (2009). وأدرجت بوتان المؤشرات الفرعية التي يتألف منها الدليل الإجمالي للسعادة في جميع تدابير السياسة الوطنية. ويمكن لهذه البيانات أن تكمّل البيانات الموضوعية من دون أن تحلّ محلّها.

وتضع بيانات Kahneman and Krueger (2006) الأساس التحليلي لقياس الرفاه الذاتي على اعتبار أن الناس غالبًا ما ينطلقون من معايير "العامل الاقتصادي العقلاني". فاتخاذ الخيارات غير الصحيحة، وعدم تحديث المعتقدات على ضوء المعلومات الجديدة، والتخلي عن المبادلات المجدية، كلها تخالف فرضية العقلانية التي يُترجَم من خلالها السلوك الظاهر إلى نظرية التفضيلات في الاقتصاد. وإذا كان الرابط المفترض بين البيانات الظاهرة والتفضيلات الفعلية ضعيفًا، لا يعود من الممكن الاعتماد حصرًا على البيانات الموضوعية، ويصبح من الضروري الاستعانة بالبيانات الذاتية.

ويعتمد Stiglitz, Sen and Fitoussi (2009) المفهوم الذاتي للرفاه ضمن المفاهيم الثلاثة المعتمدة لقياس نوعية الحياة. ويشير إلى أن هذا النهج يتصل اتصالاً وثيقًا بالتقليد المنفعي، ويحظى أيضًا بتأييد واسع. ولكن ما من مقابل نظري موضوعي للمقاييس الذاتية لنوعية الحياة . فما من قياس موضوعي للسعادة، مثلاً، في حين أن التضخم يمكن قياسه كواقع فعلي أو مُرتقب على حد سواء. ويشير المرجع إلى أن المفاهيم الذاتية تسمح بالتمييز بين أبعاد نوعية الحياة والعوامل الموضوعية التي تحددها.

ولا تخلو المقاييس الذاتية من المشاكل. فهي ترتيبية بطبيعتها، ولا يمكن مقارنتها عادة بين البلدان والثقافات، ولا يمكن الاعتماد عليها مع الوقت. فلهذه الأسباب، يمكن أن يكون من المضلل استعمال المؤشرات الذاتية، كالسعادة، معياراً واحداً أو رئيسياً لصنع السياسات العامة. إلا أن هذه المؤشرات، عندما تُقاس وتُستعمَل بدقة وحذر، يمكن أن تكمّل البيانات الموضوعية لتزوّد عملية صنع السياسات بالمعلومات الوافية، لاسيما على الصعيد الوطني.

ومن المؤشرات الذاتية المهمة للرفاه، والتي يمكن استنتاجها من المسوح، الرضا العام بالحياة، الذي يُحسَب على مقياس من صفر إلى عشرة. ووفقًا للبيانات الصادرة حول 149 بلدًا، يبلغ متوسط الرضا العام بالحياة عالميًا، 5.3 (الجدول)، ويبلغ أدنى مستوياته في توغو حيث يسجل 2.8، وأعلى مستوياته في الدانمرك حيث يسجل 7.8 (الجدول الإحصائي 9). ومن غير المفاجئ أن يكون الرضا بالحياة أعلى في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.

الرضا العام بالحياة والرضا بالرعاية الصحية وبالتعليم

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	الرضا العام بالحياة، [a]2007-2011 (صفر: أقل درجة من الرضا؛ 10: أعلى درجة من الرضا)	الرضا بالرعاية الصحية، 2009 - [a]2007 (نسبة الإجابة بنعم)	الرضا بجودة التعليم، 2011 (نسبة الإجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جداً	6.7	61.9	61.3
تنمية بشرية مرتفعة	5.9	55.2[b]	58.0
تنمية بشرية متوسطة	4.9	68.7[b]	69.2
تنمية بشرية منخفضة	4.5	50.0	56.5
المنطقة			
الدول العربية	4.8	54.3[b]	50.0
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.1[b]	79.5[b]	68.2[b]
أوروبا وآسيا الوسطى	5.3	44.8	51.8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.5	56.7	61.4[b]
جنوب آسيا	4.7	64.8	73.3
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	4.4	50.1[b]	52.0
العالم	5.3	61.0[b]	64.2

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفّرة خلال الفترة المحددة.
b لم تدرج القيمة في الجداول الإحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضمّ ثلثي سكان المجموعة على الأقل.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى Gallup (2012).

ومن المؤشرات الذاتية المهمة الأخرى لقياس الرفاه البشري الرضا بجودة الرعاية الصحية والتعليم. وتشير نتائج المسوح إلى إمكانية تقديم مستوى جيد من الرعاية الصحية والتعليم على مختلف مستويات الدخل والتنمية البشرية. وبلغ متوسط الرضا بجودة الرعاية الصحية عالميًا 61 في المائة، وقد سُجلت أدنى نسبة في إثيوبيا (19 في المائة) وأعلى نسبة في لكسمبرغ (90 في المائة) (الجدول الإحصائي 7). وبلغ متوسط الرضا بجودة التعليم عالميًا 64 في المائة، وقد سُجلت أدنى نسبة في مالي (35 في المائة) وأعلى نسبة في كمبوديا (94 في المائة) (الجدول الإحصائي 8).

وفي جنوب آسيا، أعرب 65 في المائة من المجيبين عن الرضا بجودة الرعاية الصحية، وبلغت نسبة الرضا بالرعاية الصحية 41 في المائة في باكستان و83 في المائة في سري لانكا، وحالة سري لانكا تُظهر أن انخفاض مستويات الدخل لا يمنع تحسين نظرة المجتمع إلى الجماعة والدولة. وفي المقابل، بلغت نسبة الرضا بالرعاية الصحية 45 في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى.

(*) Dolan, Layard and Metcalfe 2011. يشير مرجع Krueger and Schkade (2008) إلى أنه في الفترة من 2000 إلى 2006، صدرت 157 وثيقة والعديد من المؤلفات في المجال الاقتصادي استخدمت فيها بيانات متعلقة بالرضا بالحياة أو الرفاه الذاتي.
المصدر: Kahneman and Krueger 2006; Stiglitz, Sen and Fitoussi 2009; Dolan, Layard and Metcalfe 2011; Stewart 2013.

أسـرة فـي حالـة الفقـر المتعـدد الأبعـاد (أي شـدة الفقـر). وبقيـاس شـدّة الفقـر، يعطـي دليـل الفقـر المتعـدد الأبعـاد صـورة مكتملـة عـن الفقـر فـي بلـد أو مجتمـع مـا، لا تتضـح بمجـرد قيـاس عـدد السـكان الفقـراء. وفـي 104 بلـدان يشـملها هـذا الدليـل، تشـير التقديـرات إلـى أن حوالـى 1.56 مليـار نسـمة أو أكثـر مـن 30 فـي المائـة مـن مجمـوع السـكان يعيشـون فـي فقـر متعـدد الأبعـاد[26]. وهـذه النسـبة تتجـاوز عـدد سـكان تلـك البلـدان الذيـن يعيشـون علـى أقـل مـن 1.25 دولار فـي اليـوم، وعددهـم 1.14 مليـار نسـمة تقريبـاً، ولكنهـا دون نسـبة السـكان الذيـن يعيشـون علـى أقـل مـن دولاريـن[27]. وتنطبـق هـذه النتيجـة علـى المجموعـات الأربـع لدليـل التنميـة البشـرية، علمًـا أن الفـارق فـي البلـدان ذات التنميـة البشـرية المنخفضـة يتجـاوز الفـارق فـي البلـدان ذات التنميـة البشـرية المتوسـطة أو المرتفعـة (الشـكل 1.3). كمـا تنطبـق هـذه النتيجـة علـى العديـد مـن بلـدان الجنـوب السـريعة النمـو (الشـكل 1.4).

والبلـدان التـي تسـجل أعلـى نسـبة مـن حيـث عـدد السـكان الفقـراء حسـب دليـل الفقـر المتعـدد الأبعـاد هـي فـي أفريقيـا، وهـي أثيوبيـا (87 فـي المائـة)، وليبريـا (84 فـي المائـة)، وموزامبيـق (79 فـي المائـة)، وسـيراليون (77 فـي المائـة؛ الجـدول الإحصائـي 5). والبلـدان التـي تسـجل أعلـى نسـبة مـن حيـث شـدة حـالات الفقـر (أي الحرمـان فـي 33 فـي المائـة علـى الأقـل مـن المؤشـرات المرجحـة) هـي إثيوبيـا وموزامبيـق (حوالـى 65 فـي المائـة لكل منهمـا فـي الفتـرة مـن 2007 إلـى 2011)، تليهمـا بوركينـا فاسـو (64 فـي المائـة)، والسـنغال (59 فـي المائـة)، وليبريـا (58 فـي المائـة). وصحيـح أن موزامبيـق تضـم نسـبة أقـل مـن السـكان الذيـن يعانـون مـن الفقـر المتعـدد الأبعـاد (أي نسـبة أقـل مـن عـدد السـكان) مقارنـة بليبريـا، إلا أنهـا تسـجل قيمـة أعلـى لدليـل الفقـر المتعـدد الأبعـاد (0.512) لأنهـا تضـم أشـد حـالات الحرمـان بيـن البلـدان التـي تتوفـر عنهـا البيانـات.

وفـي جنـوب آسـيا، تسـجل بنغلاديـش أعلـى رقـم لدليـل الفقـر المتعـدد الأبعـاد (0.292 وفقًـا لبيانـات عـام 2007)، تليهـا باكسـتان (0.264 وفقًـا لبيانات عـام 2007) ونيبـال (0.217 وفقًـا لبيانـات عـام 2011). وتبلـغ نسـبة السـكان الذيـن يعيشـون فـي فقـر متعـدد الأبعـاد 58 فـي المائـة فـي بنغلاديـش، و49 فـي المائـة فـي باكسـتان، و44 فـي المائـة فـي نيبـال. ومـع أن نسـبة السـكان (وفقًـا لتعـداد السـكان) الذيـن يعيشـون فـي فقـر متعـدد الأبعـاد

الشكل 1.3

الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد يتسّع مع انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية

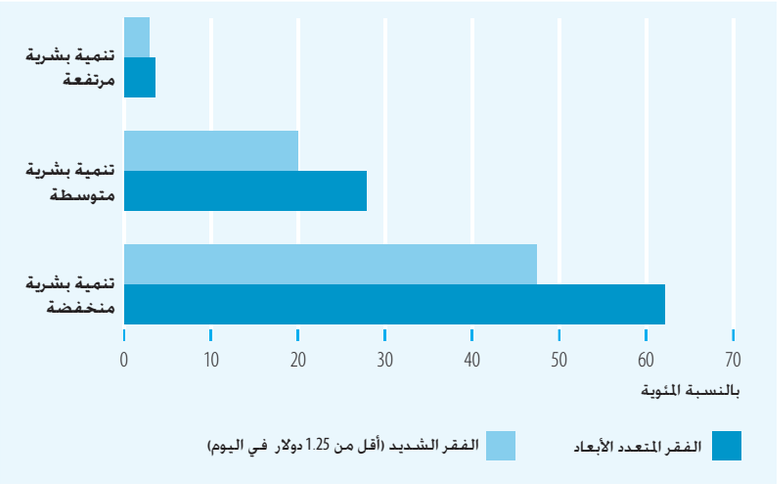

ملاحظة: تعود البيانات إلى الفترة من 2002 إلى 2011. وهذه المعدلات الوسطية المرجحة بعدد السكان تشمل 22 بلدًا من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و36 بلدًا من مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

في بنغلاديش هي أعلى من النسبة في باكستان، تسجل باكستان نسبة أعلى من حيث حالات الحرمان. ومعظم حالات الحرمان الشديد في بنغلاديش ونيبال هي في بُعد مستوى المعيشة أكثر منها في الصحة والتعليم، خلافًا لباكستان حيث يطغى بُعد الصحة على البُعدين الآخرَين.

المساواة والتنمية البشرية

المساواة هي جزء لا ينفصل عن التنمية البشرية. فلكل فرد الحق في أن يعيش الحياة بما يتماشى مع ما له من قيم وتطلعات. ولا يجوز أن يعيش أي فرد حياة قصيرة أو بائسة، لمجرد أنه ينتمي إلى طبقة أخرى أو إلى بلد آخر، أو مجموعة إثنية أو عرقية أخرى، أو جنس آخر.

لا يجوز أن يعيش أي فرد حياة قصيرة أو بائسة، لمجرد أنه ينتمي إلى طبقة أخرى أو إلى بلد آخر، أو مجموعة إثنية أو عرقية أخرى، أو جنس آخر

عدم المساواة

في ظل عدم المساواة، تتباطأ التنمية البشرية وقد تتوقف كليًا في بعض الحالات. وهذا ما يحصل في ظل الفوارق في التعليم والصحة، وبدرجة أقل في ظل الفوارق في الدخل، وتظهر آثار عدم المساواة واضحة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدًا. ويكشف تحليل أجري حول 132 بلدًا متقدمًا ونامياً لأغراض هذا التقرير عن وجود علاقة تناسب عكسي بين عدم

الشكل 1.4

تفاوت ملحوظ بين البلدان من حيث الفارق بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد

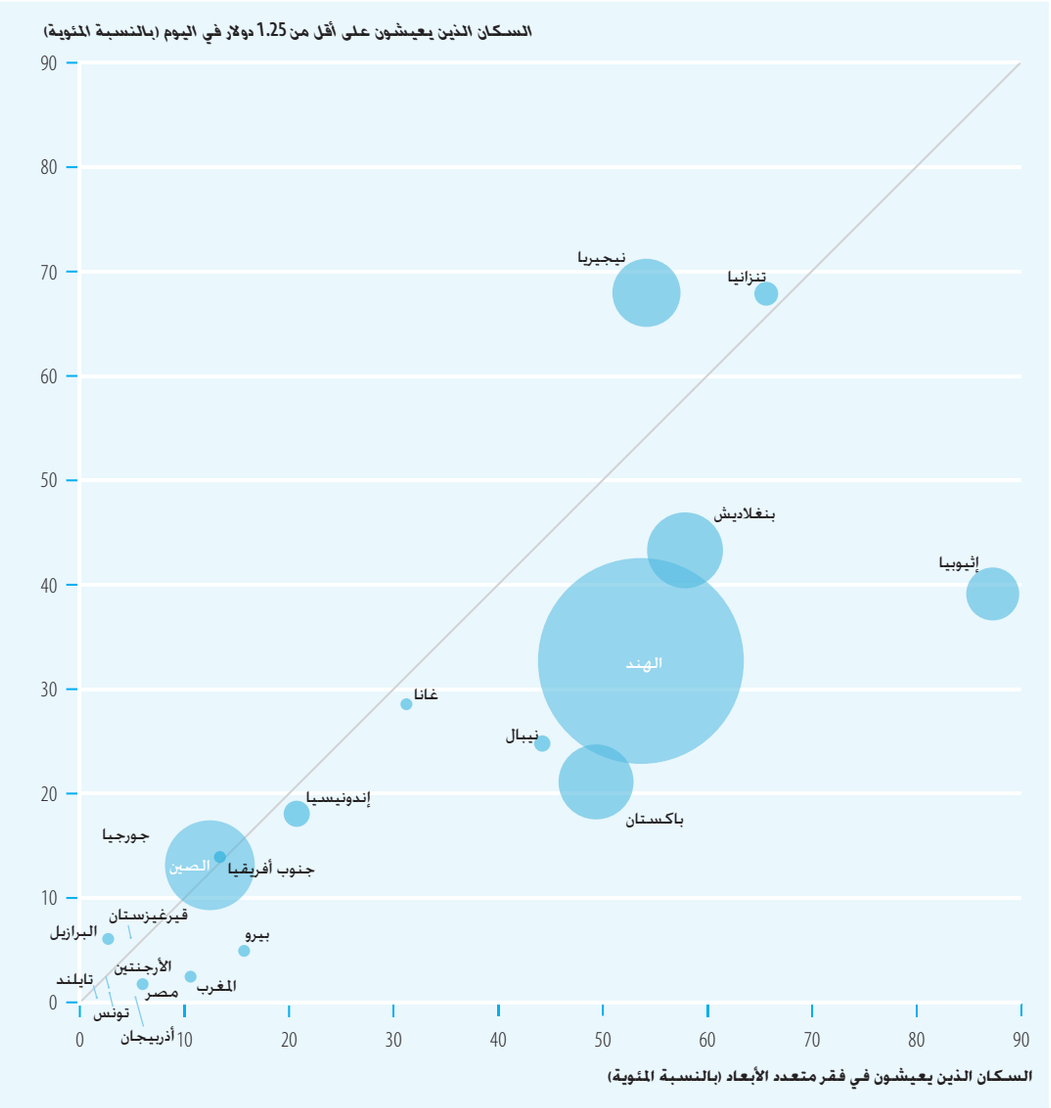

ملاحظة: تعود البيانات إلى الفترة من 2002 إلى 2011. وتشير أحجام الدوائر إلى عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد. ويشير الخط المائل إلى حالة تساوي عدد السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولاراً في اليوم وعدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

المساواة والتنمية البشرية (الإطار 1.5)، ما يعزز نتائج العديد من الدراسات حول البلدان المتقدمة[28].

ويمكن ملاحظة آثار عدم المساواة على التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، الذي ينظر في المستوى المتوسط للتنمية البشرية وتوزيعه على أبعاد العمر المتوقع، والتحصيل العلمي، والتحكم بالموارد. وعند غياب عدم المساواة، يتساوى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة مع دليل التنمية البشرية. وأي فارق بين الدليلين يشير إلى وجود عدم المساواة. وكلما اتسع هذا الفارق، يعني اتساعه زيادة في نسبة عدم المساواة[29].

واستنادًا إلى حسابات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة لمجموعة من 132 بلدًا لعام 2012، يخسر هذا الدليل حوالى ربع قيمة دليل التنمية البشرية أو نسبة 23 في المائة، بسبب عدم المساواة (الجدول الإحصائي 3). والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة هي أكثر من يتأثر بهذا الفارق لأنها تشهد مستوى أعلى من عدم المساواة في عدد إضافي من الأبعاد.

وتخسر البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة ثلث قيمة هذا الدليل بسبب عدم المساواة، في حين تخسر البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة نسبة 11 في المائة فقط.

وشهد العالم في العقدين الأخيرين تراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم تجاوز التراجع في عدم المساواة في الدخل[30]. ومن أسباب ذلك اختلاف طبيعة المقاييس المستخدمة، فللعمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة حد أعلى تلتقي عنده جميع البلدان. أما في حالة الدخل، ليس من حد تلتقي عنده البلدان. وتتوافق الدراسات كلها حول ارتفاع عدم المساواة في الدخل عالميًا، رغم عدم توافق الآراء حول الاتجاهات الأخيرة[31]. وتركز إحدى الدراسات على توزيع الدخل في 138 بلدًا في الفترة من 1970 إلى 2000، وتكشف أن عدم المساواة لم يرتفع على الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل[32]، بينما خَلُصت دراسات أخرى إلى نتائج معاكسة[33]. وتكشف دراسات أخرى عن عدم حدوث تغيّر على الإطلاق[34].

وتُظهر اتجاهات دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة في 66 بلدًا في الفترة من 1990 إلى 2005 أن عدم المساواة بالإجمال سجل تراجعًا طفيفًا بسبب ارتفاع عدم المساواة في الدخل، مقابل الانخفاض في عدم المساواة في الصحة والتعليم (الشكل 1.5). وتسجل غالبية المناطق ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل، وانخفاضا في عدم المساواة في الصحة والتعليم (الشكل 1.6). ففي أمريكا اللاتينية، يتراجع عدم المساواة في الدخل منذ عام 2000، إلا أن توزيع الدخل لا يزال الأكثر تفاوتاً بين جميع المناطق. وتشهد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى أعلى معدلات لعدم المساواة في الصحة، في حين تسجل بلدان جنوب آسيا أعلى معدلات لعدم المساواة في التعليم.

وأحرز العالم تقدمًا كبيرًا في خفض عدم المساواة في التحصيل العلمي من حيث معدّل الالتحاق بالمدارس وسنوات الدراسة المتوقعة، في الفترة من 1990 إلى 2010، ولاسيما في أوروبا وآسيا الوسطى (حيث انخفضت الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم بنسبة 68 في المائة)، وفي شرق آسيا والمحيط الهادئ (بنسبة 34 في المائة)، وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بنسبة 32 في المائة). وفي البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بلغ معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي حوالى 100 في المائة. ويتزايد عدد الذين ينهون تعليمهم المدرسي.

وقد يكون التراجع في عدم المساواة في الصحة والتعليم نتيجة للأولويات التي وضعتها الحكومات والابتكارات التي أطلقتها في السياسة الاجتماعية. وبين الصحة والتعليم ترابط إيجابي. فكلما ارتقت المرأة في التحصيل العلمي، تحسّنت أمامها وأمام جيل المستقبل الظروف الصحية. ويُستنتَج من ذلك

الإطار 1.5

عدم المساواة يكبح التنمية البشرية

توصلت البحوث التي أجراها مكتب تقرير التنمية البشرية باستعمال بيانات دليل التنمية البشرية إلى نتائج ثابتة تكشف عن وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة والتنمية البشرية. وتظهر هذه العلاقة في ظل الفوارق في الصحة والتعليم أكثر منها في ظل الفوارق في الدخل.

واستنادًا إلى بيانات حول 132 بلدًا في عام 2012، كشف التحليل الحسابي المقارن عن أثر عدم المساواة المتعدد الأبعاد (الذي يُقاس بالخسارة في دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة، بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية) على دليل التنمية البشرية وكل من عناصره (أي الصحة والتعليم والدخل) نتيجة لأربعة متغيرات توضيحية، هي عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي، وعدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل. واستُعمل تحليل حسابي مختلف لكل متغير توضيحي، وشملت هذه التحاليل كلها متغيرات وهمية وفقاً لمستوى التنمية البشرية (المنخفض والمتوسط والمرتفع والمرتفع جدًا). واتضح وجود ترابط سلبي قوي جدًا بين عدم المساواة في التنمية البشرية، وعدم المساواة في العمر المتوقع، وعدم المساواة في التحصيل العلمي ودليل التنمية البشرية (بنسبة 1 في المائة)، بينما لم يتضح وجود أيّ ترابط بين عدم المساواة في نصيب الفرد من الدخل ودليل التنمية البشرية. وجاءت النتائج ثابتة لمختلف المواصفات، بما في تقسيم البلدان إلى بلدان ذات تنمية بشرية منخفضة ومتوسطة، وبلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ومرتفعة جدًا.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الشكل 1.5

الخسائر الناجمة عن عدم المساواة في دليل التنمية البشرية وعناصره

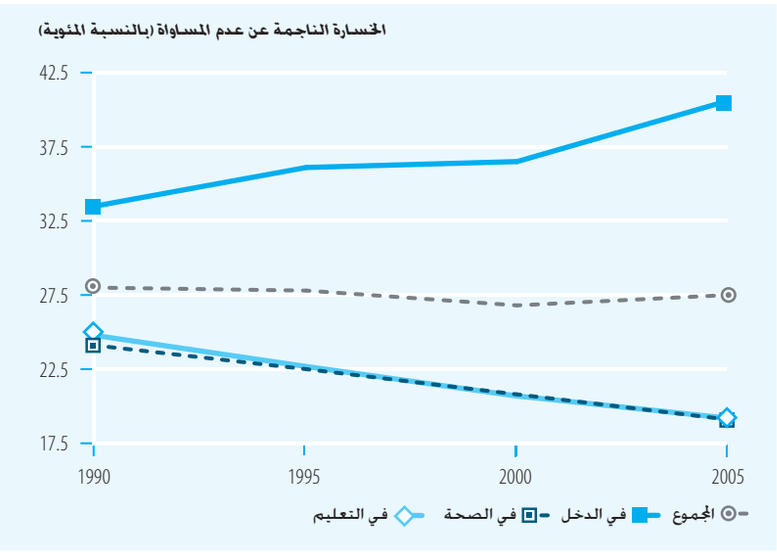

ملاحظة: بالاستناد إلى بيانات عن 66 بلدًا مرجحة بعدد السكان.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Milanović (2010).

الشكل 1.6

تسجل غالبية المناطق مزيداً من عدم المساواة في الدخل، وتراجعاً في عدم المساواة في الصحة والتعليم

ملاحظة: استنادًا إلى بيانات عن 182 بلدًا مرجحة بعدد السكان لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الصحة، و144 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم، و66 بلدًا لقياس الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في الدخل. والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل والمأخوذة من Milanović (2010)، متوفرة حتى عام 2005.

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى البيانات المتعلقة بالصحة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وجداول الوفيات والبيانات المتعلقة بالتعليم من Barro and Lee (2010)، والبيانات المتعلقة بعدم المساواة في الدخل من Milanović (2010).

أن العمر المتوقع يتغير مع مستوى التعليم. وتدل معظم حالات عدم المساواة في التعليم اليوم على تفاوت في النوعية، إذ يعمل العديد من البلدان النامية بنظام مزدوج في التعليم، حيث يرتاد الأغنياء مدارس وجامعات من المستوى الجيد، معظمها ممول من مصادر خاصة، بينما يرتاد الفقراء مؤسسات تربوية من المستوى المتواضع، معظمها ممول من مصادر حكومية (الإطار 1.6)[35].

ويمكن أن يؤدي ارتفاع عدم المساواة، خاصة بين فئات المجتمع، إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي وعرقلة التنمية البشرية على المدى الطويل. ويتسبب استمرار عدم المساواة في أغلب الأحيان بإعاقة الحراك الاجتماعي بين الأجيال، فيولد اضطرابات اجتماعية.

وارتفاع عدم المساواة في الدخل هو من نتائج فشل الأنظمة المالية الوطنية، ولاسيما الأنظمة الضريبية. ويمكن التعويض عن الفشل ببرامج الحماية الاجتماعية. ففي أمريكا اللاتينية مثلاً، تقلّصت الفوارق في الدخل نتيجة لبرامج التحويلات النقدية.

وضع المرأة والمساواة بين الجنسين

تشكل المساواة بين الجنسين مسألة جوهرية وعنصرًا أساسيًا في التنمية البشرية. وتعاني المرأة في الكثير من الأحيان من تمييز في الصحة والتعليم وسوق العمل، يقيّد حريتها. ويمكن قياس درجة التمييز من خلال دليل الفوارق بين الجنسين الذي يقيس الخسائر في

الإنجازات بسبب عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وكلما ارتفع دليل الفوارق بين الجنسين، دلّ على وجود قدر مرتفع من التمييز. واستنادًا إلى بيانات عام 2012 عن 148 بلدًا، تتفاوت قيمة هذا الدليل تفاوتًا شاسعًا بين البلدان إذ تتراوح بين 0.045 في هولندا و0.747 في اليمن، بينما يستقر متوسط هذه القيمة عند 0.463 (الجدول الإحصائي 4).

وتستمر الفوارق كبيرة بين الجنسين في جنوب آسيا (0.568)، وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (0.577)، والدول العربية (0.555). والمظاهر الرئيسية الثلاثة لهذه الفوارق في جنوب آسيا هي تدني تمثيل المرأة في البرلمان نسبة إلى الرجل (18.5 في المائة)، والتفاوت في التحصيل العلمي (28 في المائة من النساء أكملت التعليم الثانوي، مقارنة بنسبة 50 في المائة من الرجال)، وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة (إذ تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة 31 في المائة مقارنة بنسبة 81 في المائة للرجال).

وبين عامي 2000 و2012، أُحرز تقدم عالمي نحو تقليص الفوارق بين الجنسين، ولكنه لم يكن متساويًا[36]. فالبلدان التي تنتمي إلى مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا تفوقت من حيث أدائها على البلدان التي تنتمي إلى مجموعات التنمية البشرية الأخرى، وسجلت نوعاً من التوازن بين الرجل والمرأة من حيث التحصيل العلمي والمشاركة في سوق العمل. وحتى في هذه المجموعة، لا تزال الفوارق كبيرة في الكثير من البلدان من حيث التمثيل البرلماني. فقد نجحت إيطاليا، مثلاً، في زيادة تمثيل المرأة بنسبة تفوق 50 في المائة، إلا أن المرأة ما زالت تحظى فقط بحوالى خُمس المقاعد البرلمانية (أي 20.7 في المائة). وفي آيرلندا، ما زال تمثيل المرأة في البرلمان دون نسبة 20 في المائة، خلافًا لرواندا التي يفوق فيها عدد النساء عدد الرجال في البرلمان (52 في المائة من النساء مقارنة بنسبة 48 في المائة من الرجال).

وحقق العديد من البلدان في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى تحسنًا في دليل الفوارق بين الجنسين بين عامي 2000 و2012، إلا أن أداء تلك البلدان ما زال دون مستوى الأداء في بلدان في مناطق أخرى، نظرًا إلى ما تسجله من ارتفاع في معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقين ومن فوارق كبيرة في التحصيل العلمي.

الإطار 1.6

نوعية التعليم: الإنجازات المحققة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب

يتألف عنصر التعليم في دليل التنمية البشرية من مقياسين، هما متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة. والأهم من سنوات الدراسة هي نوعية التعليم التي هي عامل أساسي في توسيع الإمكانات البشرية.

ويجمع برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بيانات موحّدة على المستوى الدولي حول التحصيل العلمي للطلاب، ويسمح بمقارنة متوسط مجموع النقاط الدراسية بين البلدان، ونسبة المدارس ذات الأداء الضعيف، ومطابقة النتائج المتعلقة بالنوعية. ويبدو أن المستوى العلمي المرتفع للقوى العاملة في بلدان مثل الولايات المتحدة، بدأ يتراجع لأن الأجيال الشابة في بلدان أخرى (مثل آيرلندا وجمهورية كوريا واليابان) تضاهي بمؤهلاتها المؤهلات المتوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية وتتفوق عليها.

ووفقًا لبرنامج التقييم الدولي للطلاب الذي شمل 63 بلدًا وإقليمًا في عام 2009، اتخذ العديد من البلدان خطوات هامة في تحسين نوعية نتائج التعلم. فقد تفوق طلاب من شانغهاي في الصين على طلاب آخرين من 62 بلدًا في مهارات القراءة والرياضيات والعلوم، يليهم طلاب من جمهورية كوريا وفنلندا وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) في القراءة؛ وسنغافورة وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وجمهورية كوريا في الرياضيات؛ وفنلندا وهونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة) وسنغافورة في العلوم. وجاءت مرتبة الولايات المتحدة الأمريكية دون المتوسط في الرياضيات، إذ احتلت المرتبة التاسعة والعشرين مع آيرلندا والبرتغال. واحتلت المرتبة الحادية والعشرين، أي أعلى من المعدل المتوسط بقليل في العلوم، وتخطت المعدل المتوسط في القراءة إذ احتلت المرتبة الخامسة عشرة مع آيسلندا وبولندا. وحققت البرازيل وشيلي وإندونيسيا وبيرو تقدمًا ملحوظًا مقارنة بالمستويات المتدنية جدًا التي سجلتها في السابق. ومن شأن الاستثمارات التي يقوم بها بعض البلدان في تحسين نوعية التعليم أن تحقق المكاسب في المستقبل في عالم مترابط أساسه المعرفة.

الترابط الإيجابي بين مجموع النقاط في مهارة القراءة في إطار برنامج التقييم الدولي للطلاب ودليل التنمية البشرية

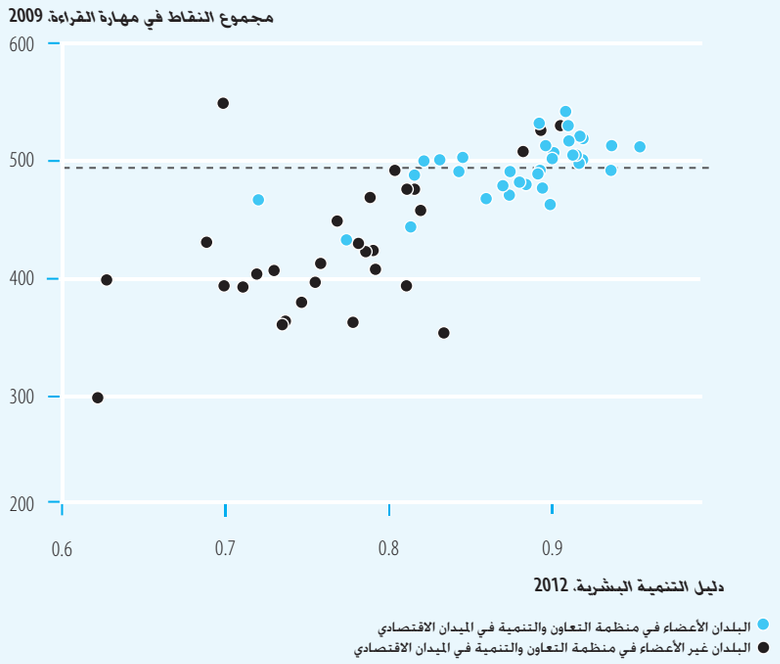

المصدر: قيمة دليل التنمية البشرية، وحسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، ونتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب، OECD (2010b).

ومن أكثر الاتجاهات المثيرة للقلق هي نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة، التي تزداد تفاوتًا في بعض البلدان السريعة النمو. وتبلغ النسبة الطبيعية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وأربع سنوات 1.05 (أي 105 ذكور

مقابل 100 أنثى). ولكن متوسط هذه النسبة في 175 بلدًا وفقًا للبيانات المتوفرة لعام 2012، بلغ 1.07، وسجل 13 بلدًا نسبة تراوحت بين 1.08 و1.18[37].

وفي بعض البلدان، يتغير المشهد الديمغرافي بسبب الإجهاض حسب جنس الجنين ووأد الإناث، ما يُحدث نقصًا في عدد البنات والنساء. وهذا لا يشكل خطرًا فقط على العدالة والمساواة بين الجنسين، بل له مضاعفات خطيرة أيضًا على الديمقراطية، ويمكن أن يؤدي إلى العنف الاجتماعي.

وتدل نسبة الذكور المرتفعة عند الولادة على وضع المرأة في المجتمع، وعلى العادات والتحيزات المتجذرة في المجتمع لصالح الرجل، وهي وليدة المعتقدات الاجتماعية والثقافية الراسخة، والتطلعات المتغيرة للمجتمعات الحضرية والريفية، وتقاليد المهر السارية في بعض البلدان[38]. وفي الأعوام الأخيرة، تفاقمت المشكلة نتيجة لانتشار التكنولوجيا الصوتية وسوء استعمالها لتمكين الوالدين من تفضيل البنين على البنات كما درجت العادة. ولكن الدافع الرئيسي لهذه الظاهرة هي منظومة العادات الذكورية السائدة وتفوّق الموقع الاقتصادي للبنين نتيجة لتطبيق تقاليد المهر. ففي البلدان التي لا تسري فيها تقاليد المهر، كبلدان أفريقيا مثلاً، لا تؤدي التحيزات الذكورية وحدها إلى ارتفاع نسبة الذكور عند الولادة.

وتتطلب معالجة هذا الاختلال في التوازن تغيير بعض العادات الاجتماعية، بما فيها تلك التي تؤثر على الحوافز الاقتصادية التي تشجع الأسرة على تفضيل البنين على البنات. وهذا يشمل الإلغاء الفعلي لتقاليد المهر الاستغلالية[39] واستحداث المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة، وإيجاد الظروف المشجعة لها كي تتحكم أكثر بحياتها، وتعزيز مشاركتها السياسية وقدرتها على اتخاذ القرارات في أسرتها.

التقدم المستدام في التنمية البشرية أهم من المكاسب المحققة على حساب أجيال المستقبل

ولطالما دارت منقاشات حول آثار تحسين المستوى التعليمي للمرأة على رفع مستواها الصحي والغذائي وتخفيض معدلات الخصوبة لديها[40]. وإلى جانب توسيع الخيارات المتاحة للمرأة، يسهم التعليم في تحسين النتائج المتعلقة بالصحة وبالخصوبة لدى النساء والأطفال. وفي هذا الإطار، ما زالت الطرق طويلة أمام البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة. وقد ظهر خلل في التوازن بين الجنسين بين السكان غير المتعلمين في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة في الفترة من 1970 إلى 2010، إلا أن هذه البلدان حققت توازنًا أكبر بين الجنسين في كافة المستويات التعليمية للبنات والشابات اللواتي يبلغن سن الذهاب إلى المدرسة.

وصحيح أن التعليم وخلق فرص العمل للنساء من العوامل الهامة، إلا أنهما غير كافيين. فالسياسات المعتمدة لتحسين دخل المرأة لا تراعي الفوارق بين الجنسين في الأسرة، وتزايد عبء العمل غير المدفوع الذي تتحمله المرأة، وتوزيع المهام بين الجنسين وفقًا للمعايير الثقافية. وعندما تكون السياسات مستندة إلى نظرية اقتصادية لا تراعي هذه العوامل، قد تؤثر سلبًا على المرأة حتى ولو أدت إلى ازدهار اقتصادي[41]. وما هو ضروري لتحسين المساواة بين الجنسين هو إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان العائدة للمرأة، بما فيها الحرية والكرامة والمشاركة والاستقلالية والقدرة على المشاركة في التغيير في المجتمع[42].

الاستدامة والمساواة بين الأجيال

عندما تتوالى الأزمات، من السهل أن تسقط من الاهتمام النتائج التي يمكن أن تخلّفها الإجراءات الحالية على المدى الطويل. ومن هنا أهمية التنبّه إلى أن خيارات اليوم لها أثر كبير وحاسم أحيانًا على خيارات المستقبل. ومغزى التنمية البشرية المستدامة هو في فهم الترابط بين الخيارات الراهنة لمختلف الأجيال وتكريس حقوق أجيال الحاضر من غير إغفال حقوق أجيال المستقبل.

والواضح أن التوازن ضرورة. فلا بدّ من توسيع إمكانات الأفراد اليوم، ولاسيما إمكانات الذين يعيشون في حالة فقر أو حرمان متعدد الأوجه، لأن توسيع الإمكانات هو حق من الحقوق الأساسية وجزء من مقوّمات الحياة التي هي حق لكل فرد[43]. وللفقر والبؤس المنتشرين اليوم نتائج سلبية لا تقتصر على الحاضر بل تطال المستقبل. لذلك، يجب ألا يكون الهدف المساواة بين أبناء الجيل والواحد فحسب، بل أيضاً المساواة بين الأجيال.

ويتطلب الاستثمار في الأفراد اليوم تحقيق نوع من التوازن بين الديون المتراكمة حاليًا والالتزامات التي تفرضها على أجيال المستقبل. وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994 "الديون المؤجلة ترهن الاستدامة، سواء أكانت ديونًا اقتصادية، أم اجتماعية أم بيئية"[44].

الشكل 1.7

قليلة هي البلدان التي تسجل ارتفاعاً في دليل التنمية البشرية وانخفاضاً في البصمة الإيكولوجية في آن، وهو شرط من شروط استدامة التنمية البشرية

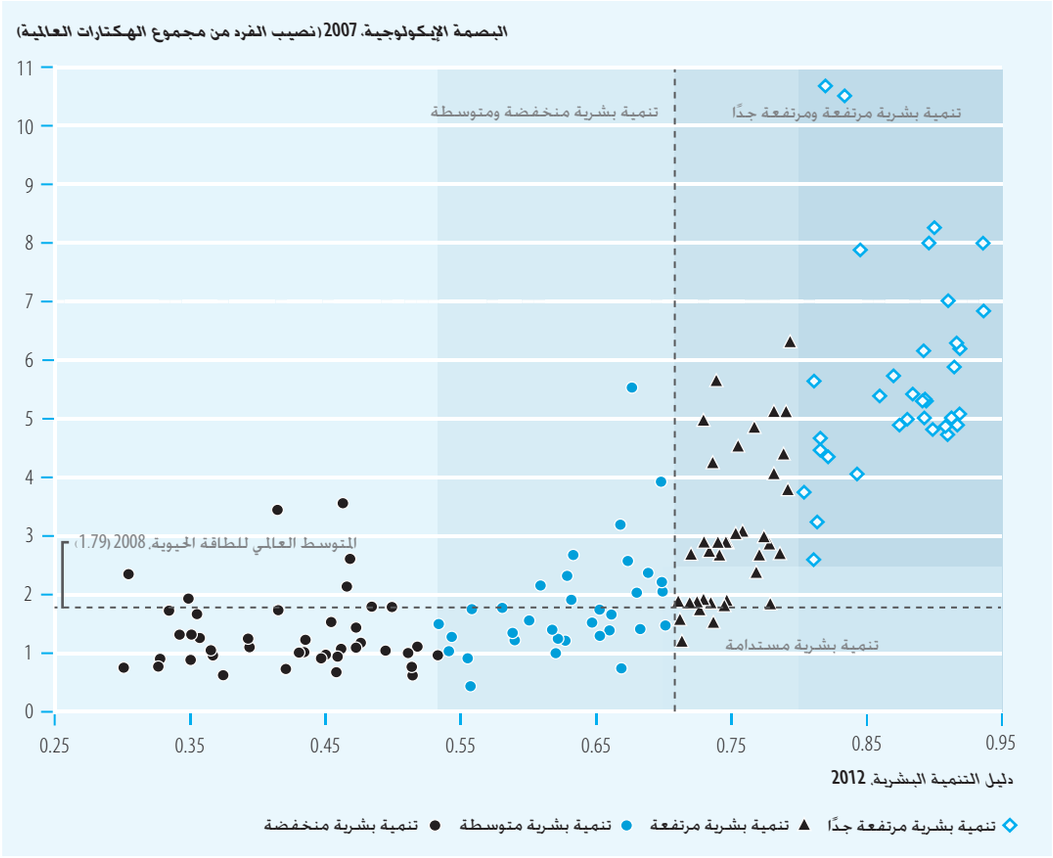

ملاحظة: البصمة الإيكولوجية هي وحدة تسمح بقياس الطاقة الحيوية للأرض، والطلب على الطاقة الحيوية. ويُحسب بمتوسط إنتاجية الأرض والمياه المنتجة بيولوجيًا في سنة معينة.
المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية و Global Footprint Network (2011).

ونتيجة للأزمة الاقتصادية الأخيرة، وفي ظل حالة الركود التي ألمّت بالاقتصادات، تحوّل الاهتمام عن المسائل الحساسة المرتبطة بالديون الاجتماعية والبيئية، ليتركز على القدرة على تحمّل الدين الاقتصادي، العام والخاص. وعلى الصعيد البيئي، تكثر الأدلة التي تثبت أن خيارات الأجيال الماضية والحاضرة ألحقت أضراراً جسيمة بالنظم الإيكولوجية. والبلدان الفقيرة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحاكي أنماط الإنتاج والاستهلاك المتبعة في البلدان الغنية. ويتوجب على البلدان الغنية أيضًا أن تخفف بصمتها الإيكولوجية لأن نصيب الفرد من الاستهلاك والإنتاج فيها غير مستدام من المنظور العالمي.

وما يثير القلق حاليًا هي التحديات العالمية التي يطرحها تغيّر المناخ وهشاشة النظم الإيكولوجية. وقد خلُصَت إحدى الدراسات الهامة إلى أن البشرية تجاوزت حدود طاقة الأرض بثلاث مرات على الأقل[45]، وهذا ما أُعيد ذكره في تقرير عام 2012 للفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة[46]. وقليلة هي البلدان التي تتبع مسارًا مستدامًا من الناحية البيئية اليوم، ما يبرز الحاجة إلى ابتكارات تكنولوجية وتحولات في الاستهلاك من أجل التوجه نحو تنمية بشرية مستدامة[47].

ويُظهر الشكل 1.7 البصمة الإيكولوجية للاستهلاك في 151 بلدًا بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية الذي سجلته تلك البلدان في عام 2012[48]. وقليلة جدًا هي البلدان التي تسجل مستوى مرتفعًا لدليل التنمية البشرية، ومستوى دون المتوسط العالمي للبصمة الإيكولوجية. وهذا لا يبشر بالخير، والوضع في العالم لا ينفك يتفاقم مع مرور الوقت. وفي حين أن بعض البلدان ذات التنمية البشرية

الإطار 1.7

الكفاءات الاجتماعية: التنمية البشرية تتخطى الفرد

لا يستطيع الفرد أن ينمو بمفرده ولا أن يعيش بمفرده. إلا أن نهج التنمية البشرية لطالما كان قائمًا على الفردية إذ يفترض أن التنمية هي توسيع لإمكانات الأفراد وحرياتهم. وصحيح أن بعض نواحي المجتمع تؤثر على الأفراد إلا أنه لا يمكن تقييمها على المستوى الفردي لأنها قائمة على علاقات، ضمن الأسر أو المجتمعات. وتُختصَر هذه النواحي بالنسبة إلى المجتمع كله في مفهومي التماسك والتكامل الاجتماعي. فالفرد مرتبط بغيره، والمؤسسات الاجتماعية تؤثر على هويات الأفراد وخياراتهم. ومن الضروري أن ينتمي الفرد إلى مجتمع سليم لكي تكون له حياة سليمة.

وإحدى مهام نهج التنمية البشرية هو البحث في طبيعة المؤسسات الاجتماعية التي تشجع نمو الأفراد. ولا يمكن أن يقتصر تقييم التنمية على تقدير تأثيرها القصير الأمد على إمكانات الأفراد، بل ينبغي أن يشمل أيضًا دور المجتمع في دعم نمو الأفراد. ولا تؤثر الظروف الاجتماعية فقط على النتائج المحققة للأفراد في مجتمع معين اليوم، بل تؤثر أيضًا على النتائج المرجوة لأجيال المستقبل.

والمؤسسات الاجتماعية هي جميع المؤسسات التي يعيش فيها الفرد ضمن الجماعة (أي كل مؤسسة تضمّ أكثر من فرد واحد)، إلى جانب مؤسسات السوق والدولة. وهي تشمل المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، وجمعيات المنتجين، والجمعيات المحلية، والنوادي الرياضية، والجمعيات الادخارية وغيرها. وتشمل هذه المؤسسات أيضًا المعايير والقواعد السلوكية التي تؤثر على نتائج التنمية البشرية. فالمواقف حيال التشغيل، مثلاً، تؤثر على الرفاه المادي، ومعايير المرتبة الاجتماعية تؤثر على عدم المساواة، والتمييز، والتشغيل، والحرية السياسية وغيرها. ومن أجل التعبير عن الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه المؤسسات وما يمكنها أن تفعل، وفهم كيفية تأثيرها على الأفراد، يمكن استعمال عبارة "الكفاءات الاجتماعية".

والعنصر الأساسي لمنظور التنمية البشرية هو أن المعايير المجتمعية تؤثر على خيارات الأفراد وسلوكهم تجاه الآخرين، فتؤثر على النتائج المحققة في المجتمع بأسره. ويمكن أن تفرض المعايير والسلوكيات الاجتماعية قيودًا على خيار الفرد قد تكون مسيئة من منظور التنمية البشرية، مثل نبذ كل من يتخذ خيارات مخالفة للقواعد الاجتماعية، أو حتى قتله . والأسر التي تقع فريسة الفقر بسبب العادات التي تشجع الزواج المبكر والمهر، قد ترفض تغيير هذه العادات الاجتماعية الراسخة. والمؤسسات الاجتماعية تتغير مع مرور الوقت، وقد تترافق هذه التغيرات مع توتر اجتماعي في حال أيدت مصالح بعض الفئات على حساب فئات أخرى.

والتغيير في السياسات هو نتيجة لصراع سياسي تسهم فيه مختلف المجموعات (والأفراد) في تأييد تغيرات معيّنة أو الاعتراض عليها. وفي هذا الصراع يكون الأفراد غير المنتظمين مجردين من القوة، ولكن الاتحاد والعمل الجماعي يكسبهم هذه القوة. ولا يحصل التحرك الاجتماعي الذي يحفز التنمية البشرية تلقائياً (كاعتماد السياسات الرامية إلى تقديم خدمات التعليم، وفرض الضريبة التصاعدية واعتماد حد أدنى للأجور)، بل هو ثمرة جهود مشتركة لقوى تدعم التغيير مثل مجموعات المنتجين، وجمعيات العمال، والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. ولهذه المنظمات أهمية بالغة في دعم الفقراء، وهذا ما أثبتته مجموعة من العاملات في الجنس في كالكوتا ومجموعة من النساء في تجمّعات المقيمين على أراضٍ لا يمتلكونها في كيب تاون، إذ تمكنت النساء من تحسين ظروف المعيشة ونيل الاحترام من خلال توحيد الجهود وممارسة الضغوط الجماعية.

وتختلف المجتمعات بشكل كبير من حيث عدد كفاءاتها الاجتماعية ووظائفها وفعاليتها ونتائجها. ويمكن تصنيف المؤسسات والمعايير الاجتماعية في فئات منها المؤسسات الداعمة للتنمية البشرية، ومنها المؤسسات المحايدة التي لا تأثير لها على التنمية البشرية، ومنها المؤسسات التي تقوّض التنمية البشرية. ومن الضروري تحديد المؤسسات التي تعزز القدرات والعلاقات القيّمة بين الأفراد والمؤسسات وفيما بينهم، وتشجيعها أيضًا. ويمكن لبعض المؤسسات الاجتماعية (بما فيها المعايير) أن تدعم التنمية البشرية في بعض المجالات دون غيرها. على سبيل المثال، يمكن للروابط الأسرية القوية أن تدعم الأفراد عند حدوث تقلبات في حياتهم، ولكنها قد تقيد الخيارات والفرص الفردية.

وفي المؤسسات التي تعزز التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية، يكون التفاوت بين المجموعات متدنيًا (أي بين المجموعات الإثنية أو الدينية أو بين المرأة والرجل)، وتكون مستويات التفاعل والثقة بين الأفراد وضمن المجموعات مرتفعة، ما يؤدي إلى تعزيز التعاضد والقضاء على النزاعات العنيفة. وليس من باب الصدفة أن تكون خمسة بلدان من أصل البلدان العشرة التي اعتُبرَت الأكثر أماناً في العالم في عام 2012، وفقًا لمؤشر السلام العالمي، من أكثر المجتمعات تكافؤًا وفقًا لقياس الخسائر الناجمة عن عدم المساواة في دليل التنمية البشرية. كما تتميز هذه البلدان بانعدام التمييز وبمستويات متدنية من الإقصاء. وفي بعض الحالات، يمكن أن تسهم التدابير المضادة للتمييز في التخفيف من عبء التهميش، والحد من أسوء آثار الإقصاء. على سبيل المثال، من شأن القانون الأمريكي الذي يفرض على وحدات الطوارئ في المستشفيات أن تقدم العلاج للمرضى كافة بغض النظر عن قدرتهم على تسديد التكاليف، أن يخفف جزئيًا من تأثير نظام الرعاية الصحية الباهظ الكلفة والذي لا يشمل الجميع. وقد ساعدت التدابير الإيجابية التي اتخذتها مجموعة من البلدان (بما فيها البرازيل، وجنوب أفريقيا، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية) في تحسين وضع الفئات المحرومة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ويجب أن تشكل دراسة المؤسسات الاجتماعية والكفاءات الاجتماعية جزءًا أساسيًا من نهج التنمية البشرية. وهي تشمل تشكيل المجموعات، والتفاعل بين المجموعات والأفراد، والحوافز والقيود المفروضة على العمل الجماعي، والعلاقة بين المجموعات والسياسة ونتائج السياسات، ودور العادات السارية في التأثير على السلوكيات، وكيفية تطوّر المعايير الاجتماعية وتغييرها.

المصدر: Stewart 2013; Institute for Economics and Peace 2012.

المرتفعة لديها بصمة إيكولوجية دون المتوسط العالمي للطاقة الحيوية للفرد (1.79 هكتارًا عالميًا في عام 2008)، ترتفع هذه البصمة مع الوقت.

ولا ينبغي أن يهتم الناس فقط بالخيارات المتاحة لهم، بل أيضًا بكيفية اتخاذ هذه الخيارات ومن يتخذها وعلى حساب من. والتقدم المستدام في التنمية البشرية أهم من المكاسب المحققة على حساب أجيال المستقبل. وأي نظام جيد للحسابات يجب أن يشمل إمكانات التنمية البشرية في المستقبل إلى جانب الإنجازات الحالية عند قياس مستويات التنمية البشرية المستدامة.

ومن الأهمية أيضًا إيجاد طرق أفضل لرصد الاستدامة البيئية. ودعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 إلى اتخاذ تدابير بشأن الترابط بين خيارات الحاضر وخيارات المستقبل. وينبغي أن ترصد هذه التدابير تراكم الدين الاقتصادي والبيئي انطلاقا من فرضية أن كل مواطن على الأرض، سواء كان حيًا أم غير مولود بعد، لديه الحق في أن يعيش حياة مجدية ومُرضية. كما ينبغي أن

تُبرز هذه التدابير حدود الطاقة أو "نقطة النفاد" مع الاعتراف بأن تغيّر المناخ، مثلاً، قد بدأ بفرض تكاليف باهظة يقع معظم أعبائها على كاهل البلدان والمجتمعات الفقيرة.

التكامل الاجتماعي

تقتضي التنمية البشرية توسيع الخيارات الفردية، ولكن كل فرد مرتبط بالآخرين. ومن المهم النظر في كيفية تعاطي الأفراد مع بعضهم لبناء مجتمعات متماسكة وقابلة للبقاء. ولا تقل أهمية اندماج الفئات المختلفة في المجتمع عن أهمية النجاح الاقتصادي في تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي. وعدم المساواة والإقصاء هما من مظاهر الإجحاف الاجتماعي التي تقوّض الحريات البشرية.

ويعتمد المجتمع المتكامل على مؤسسات اجتماعية فعالة تمكّن الأفراد من العمل الجماعي، وتبني الثقة وروح التضامن بين المجموعات. وتشمل هذه المؤسسات المنظمات غير الحكومية، والجمعيات والتعاونيات غير الرسمية، إضافة إلى المعايير والقواعد السلوكية. وجميعها يؤثر على نتائج التنمية البشرية للأفراد، وعلى التماسك والاستقرار في المجتمع. ولتمييز هذه المؤسسات عن الإمكانات الفردية، يمكن اعتبار عملها وتأثيرها على الناس بمثابة "كفاءات اجتماعية" (الإطار 1.7). ويمكن تقييم قدرة الكفاءات الاجتماعية على بناء مجتمعات أكثر تماسكًا من خلال قياس نجاحها في تحقيق الدمج والاستقرار في المجتمع.

وسعت بعض البلدان النامية إلى معالجة الإقصاء الاجتماعي من خلال توزيع منافع النمو بالتساوي من أجل تحسين معدلات النمو باعتماد

الإطار 1.8

الأبعاد الهيكلية للفقر

تعترف الخطة التقليدية المعتمدة للحد من الفقر بالأسباب الهيكلية للفقر ولكنها لا تتصدى لها بما يكفي. وركزت بعض المحاولات المعاصرة الرامية إلى تعزيز النمو الشامل على نتائج التنمية من خلال توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيزها. وإذا كانت هذه المبادرات العامة تعالج أعراض الفقر، فهي لا تتصدّى لجذوره.

وتؤدي هذه المبادرات المقيّدة إلى الحد من فقر الدخل بدرجات متفاوتة، وتُحدث بعض التحسن في التنمية البشرية. إلا أن الكثير من بلدان الجنوب شهد ارتفاعا في عدم المساواة في الدخل، واتساعًا في الفوارق الاجتماعية، واستمرارًا في الإجحاف، إذ بقيت الأسباب الهيكلية للفقر من دون معالجة. وأي خطة لمعالجة الفقر، لن تحظى بالمصداقية المطلوبة ما لم تعالج أوجه الإجحاف المتجذرة في الأنظمة المسؤولة عن استمرار الفقر.

عدم المساواة في الحصول على الأصول

يؤدي عدم المساواة في الحصول على الثروة والمعرفة إلى تجريد ضحايا هذا الإقصاء من القدرة على المنافسة في السوق. وينتج الفقر الريفي مثلاً من عدم حصول الشرائح الريفية المحرومة على ما يكفيها من الأراضي والمياه. ولطالما كانت ملكية الأراضي، ليس فقط مصدرًا للامتياز الاقتصادي، بل أيضًا مصدرًا للسلطة الاجتماعية والسياسية. وما زالت الهيكليات السائدة لملكية الأراضي غير صالحة لحسن سير النظام الديمقراطي. كما يؤدي عدم الحصول على رأس المال والملكية إلى استمرار الفقر في المدن.

المشاركة غير المتساوية في السوق

نظرًا إلى هيكليات الملكية السائدة في المجتمع، يبقى السكان الذين يفتقرون إلى الموارد مستبعدين عن قطاعات السوق الناشطة. ويقتصر دور عامل الإنتاج الرئيسي عادة على النخبة في المدن التي تملك الشركات الكفيلة بتشغيل القطاعات الاقتصادية السريعة النمو. أما السكان، فيساهمون فقط كعاملين لقاء أجر في المراحل الأولية للإنتاج، في أدنى سلسلة الإنتاج والتسويق، وهذا يتيح لهم القليل من الفرص للمشاركة في اقتصاد السوق وتحقيق القيمة المضافة في عملهم.

ولم تنجح الأسواق الرأسمالية في تقديم ما يكفي من الائتمان للمستبعدين، حتى ولو أثبتوا جدارتهم الائتمانية من خلال ارتفاع معدّلات التسديد في سوق القروض الصغيرة. ولم تقدم الأسواق الرأسمالية الرسمية أدوات مالية لاستقطاب ادخارات المستبعدين وتحويلها إلى أصول استثمارية في قطاع الشركات السريع النمو.

الحكم غير العادل

يمكن أن يترافق غياب المساواة وغياب العدالة في العالم الاجتماعي والاقتصادي مع غياب الحكم العادل. وغالبًا ما يبقى المستبعدون من دون صوت في مؤسسات الحكم، ما يجعلهم يحصلون على خدمات غير كافية من المؤسسات العامة. ولا تستجيب المؤسسات الديمقراطية لحاجات المستبعدين، سواء أكان في مرحلة وضع خطتها السياسية أم عند اختيار مرشحيها للانتخاب. وتخضع المؤسسات التمثيلية عادة لاحتكار الشخصيات الميسورة والنافذة في المجتمع التي تستعمل المناصب في هذه المؤسسات لزيادة ثروتها وإحكام قبضتها على السلطة.

التغيير الهيكلي

لتصحيح هذا الإجحاف الهيكلي، يجب التوصل إلى خطة سياسية تشمل الجميع من خلال تعزيز قدرة المستبعدين على المشاركة في اقتصاد السوق والسياسة الديمقراطية على أساس مزيد من المساواة. وينبغي أن تسمح هذه الخطة للمستبعدين بالمشاركة في عمليات الإنتاج والتوزيع والحكم. ويجب أن تساعد عملية الإنتاج على إخراج المستبعدين من العيش حصرًا كعاملين ومزارعين لقاء أجر، وذلك من خلال الاستثمار في قدرتهم ليصبحوا من مالكي الأصول المنتجة. ومن خلال عملية التوزيع، يجب تمكين هؤلاء من التخلي عن دورهم المتوارث في مراحل الإنتاج الأولية، والارتقاء بهم إلى مستويات أعلى في السوق من خلال إعطائهم المزيد من الفرص للمشاركة في القيمة المضافة عن طريق العمل الجماعي. ويجب أن يترافق الوصول إلى الأصول والأسواق مع المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم الجيد التي هي ضرورية لتمكين المستبعدين.

ويجب أن تزيد عملية الحكم من مشاركة المستبعدين في المؤسسات التمثيلية، وهذا ضروري لإعلاء صوتهم في عمليات اتخاذ القرار وتأمين وصولهم إلى مؤسسات الحكم.

المصدر: Sobhan, R. 2010. Challenging the Injustice of Poverty.

الجدول 1.3

علاقة الترابط بين عدم المساواة والرضا بحرية الخيار وبالمجتمع، 2007-2012

المناطق ومجموعات دليل التنمية البشرية	مجموع الخسائر في دليل التنمية البشرية الناجمة عن عدم المساواة، 2012 (بالنسبة المئوية)	الرضا بحرية الخيار، 2007-2011[a] (نسبة الإجابة بالرضا)	الرضا بالمجتمع[b]، 2007-2011[a] (نسبة الإجابة بنعم)
مجموعة دليل التنمية البشرية			
تنمية بشرية مرتفعة جدًا	10.8	81.5	85.9
تنمية بشرية مرتفعة	20.6	66.3	76.4
تنمية بشرية متوسطة	24.2	77.8	79.9
تنمية بشرية منخفضة	33.5	61.8	72.2
المناطق			
الدول العربية	25.4	54.6	67.6
شرق آسيا والمحيط الهادئ[c]	21.3	78.7[c]	80.1[c]
أوروبا وآسيا الوسطى	12.9	58.5	76.5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.7	77.9	79.0
جنوب آسيا	29.1	72.9	83.2
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	35.0	69.1	65.2
العالم	23.3	73.9	79.0

a تعود البيانات إلى آخر سنة متوفّرة في الفترة المحددة.
b بالاستناد إلى سؤال استطلاعات غالوب حول الرضا العام بالمدينة.
c لم تدرج القيمة في الجداول الإحصائية لأن البيانات غير متوفرة لنصف البلدان التي تضمّ ثلثي سكان المجموعة على الأقل.
المصدر: مجموع الخسائر في دليل التنمية البشرية الناجمة عن عدم المساواة، حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة؛ الرضا بحريّة الخيار وبالمجتمع، حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات Gallup (2012).

استراتيجية إعادة التوزيع. ولكن هذا المنظور في النمو الشامل الذي يركز على السلع الأساسية لا يجدي كثيرًا في القضاء على التمييز الاقتصادي والاجتماعي الذي غالبًا ما تكون جذوره التاريخية والثقافية ضاربة في العمق. وقد ينتشر هذا التمييز حتى في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل مرتفعًا. ومن الواضح أن نمو الدخل وحده لا يكفي لتحقيق التماسك الاجتماعي، بل لا بد من صياغة سياسات فاعلة.

يمكن أن يؤثر انتشار عدم المساواة سلبًا على التفاعلات الاجتماعية ويقيّد حرية الخيار

ويمكن أن يتواصل تأثير عدم المساواة عبر الأجيال. وعلى سبيل المثال، كشفت دراسة أُجريت على ثمانية بلدان متقدمة أنه كلما زاد عدم المساواة في البلد، ضعُف الحراك الاجتماعي[49]. وفي المملكة المتحدة بالتحديد، كلما ارتفع عدم المساواة، ضعُفت إمكانية الحراك بين الأجيال.

وأشار تقرير التنمية البشرية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لعام 2010 إلى وجود رابط بين انعدام الحراك الاجتماعي واستمرار عدم المساواة[50]. وفي البرازيل، يُعزى ربع حالات عدم المساواة في الدخل إلى الظروف الأسرية، مثل التحصيل العلمي للوالدين أو الانتماء العرقي أو الإثني أو مكان الولادة[51]. ويمكن أيضًا ملاحظة استمرار هذا النمط في توزيع الدخل من جيل إلى آخر في شيلي والمكسيك، مع أن المكسيك شهدت تزايدًا في الحراك من جيل إلى آخر في الأعوام الأخيرة[52]. وتعاني أمريكا اللاتينية، عموماً، من ضعف في الحراك الاجتماعي، يكبح الفرص المتاحة للأفراد ذوي الدخل المحدود، الذين يعتمد أداؤهم في المجتمع على خصائص أساسية خارجة عن سيطرتهم. ويصعب حل هذه المشكلة خاصة في المجتمعات غير المتجانسة لأن أفراد الفئات المحرومة يواجهون صعوبة كبيرة في التقدم.

ويستمر عدم المساواة والإقصاء عندما يعجز ضحايا الإقصاء وذوو الدخل المنخفض عن إعلاء صوتهم السياسي للمطالبة بالإصلاح. ولتحقيق المزيد من المساواة والعدالة في المجتمعات، وهو من ضرورات التقدم البشري المجدي والمستدام، لا بد من مساءلة الحكومات، وإعلاء صوت الأفراد وزيادة مشاركتهم السياسية (الإطار 1.8).

حتى في الاتحاد الأوروبي، حيث يعيش قسم كبير من السكان في رخاء متزايد، لا تزال بعض الفئات تعاني من الإقصاء. فالغجر في أوربا، مثلاً، كانوا جزءًا من الحضارة الأوروبية منذ أكثر من ألف عام. وهم يشكلون أكبر أقلية إثنية في أوروبا، وينتشرون في البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويُقدَّر عددهم بسبعة إلى تسعة ملايين نسمة. ومعظمهم مواطنون أوروبيون إلا أنهم ما زالوا يعانون من التمييز والإقصاء الاجتماعي. ووفقًا لتقريرين إقليميين للتنمية البشرية، يقع معظم المواطنين الغجر فريسة دوامة من الإقصاء الاجتماعي الذي ينتقل من جيل إلى جيل[53].

ويمكن أن يؤثر انتشار عدم المساواة سلبًا على التفاعلات الاجتماعية ويقيّد حرية الخيار. ويمكن استخدام البيانات الذاتية لتكوين فكرة عن وضع التكامل الاجتماعي في البلد أو المجتمع. وتشير الأدلة إلى وجود علاقة ترابط سلبي بين الخسائر الناجمة عن عدم المساواة من جهة والرضا بحرية الاختيار وبالمجتمع من جهة أخرى. كما تشير الأدلة إلى أن رضا الفرد بحرية الخيار وبالمجتمع يكون مرتفعًا عمومًا في المجتمعات التي تضمن لمواطنيها مستوى مرتفعًا من التنمية البشرية. ويسمح التوقف عند هذه العلاقة باستخلاص دروس تفيد عند وضع السياسات في البلدان (الجدول 1.3).

الخريطة 1.1

الترابط السلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية

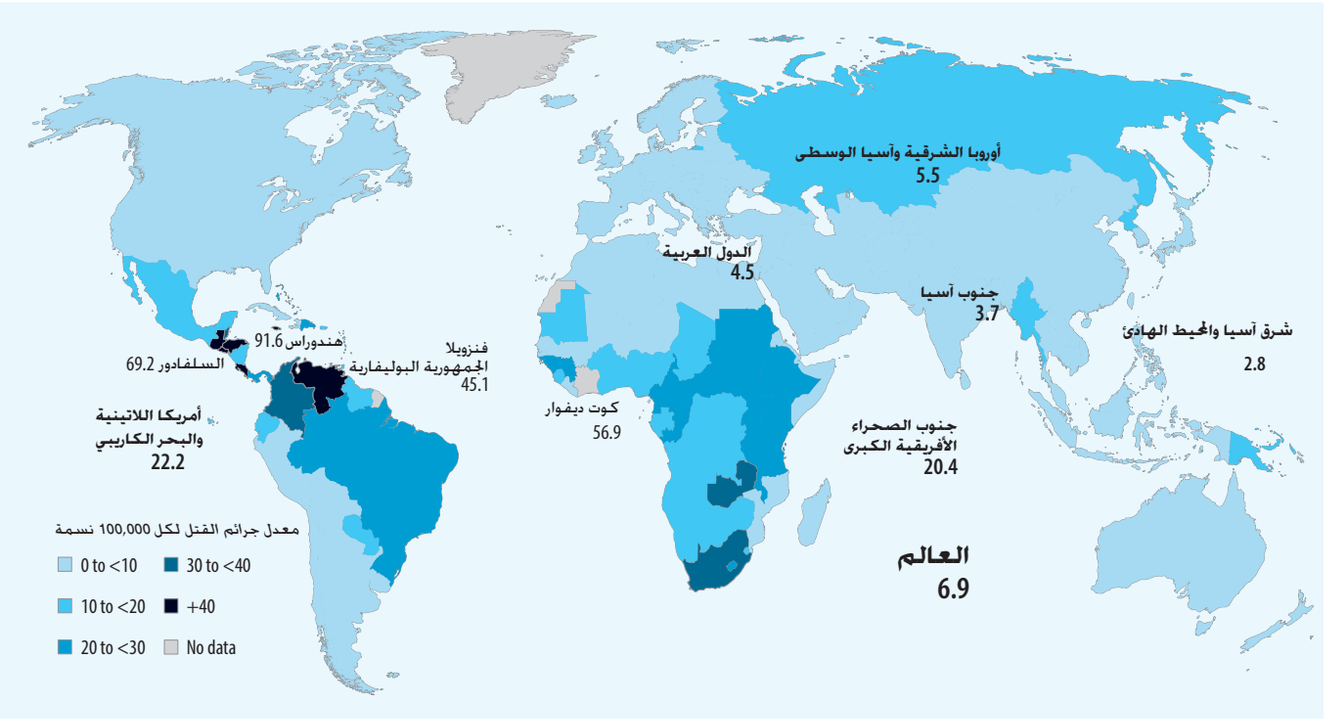

المصدر: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى UNODC 2012.

الأمن البشري

وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 1994، يجب أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس، أو تعزيز الأمن البشري[54]. وفي كل مجتمع، تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات البيئية. وتختلف حدة هذه الأخطار من بلد إلى آخر في العالم، ولكن الأمن البشري ما زال مطلبًا عالميًا للتحرر من العوز والخوف.

وفي ظل انعدام الأمن الاقتصادي، لا يستطيع الملايين من الشباب اليوم في بلدان الشمال أن يجدوا عملاً. وفي الجنوب، يعجز الملايين من المزارعين عن تأمين مستوى معيشي لائق ويُضطرون للهجرة، وهي مصدر الكثير من المعاناة، ولاسيما للنساء. وانعدام الأمن في المستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن في الغذاء والتغذية. والعديد من الأسر في البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع أسعار الغذاء لا تستطيع أن تدفع ثمن وجبتي طعام يوميًا، وهذا يضرّ بصحة الأطفال. والسبب الرئيسي الآخر للفقر في العديد من البلدان الغنية والفقيرة هو عدم المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المعقولة الكلفة. واعتلال الصحة (خاصة لدى معيل الأسرة) هو أحد الأسباب الأكثر شيوعًا للفقر بسبب فقدان الدخل وتكبد المصاريف الطبية.

وعمومًا لا بد من تحويل الاهتمام الأمني من التركيز الخاطئ على القوة العسكرية إلى اعتماد مفهوم متكامل محوره الإنسان. ويمكن استقصاء التقدم في هذا التحول، من الإحصاءات المتاحة حول الجريمة، ولاسيما جرائم القتل، ومن إحصاءات الإنفاق العسكري.

الجريمة

ينبغي أن يكون الدليل على التحرر من الخوف هو انخفاض معدلات الجريمة، وتحديدًا معدلات جرائم القتل. وقد استندت بعض الدراسات إلى معدلات

جرائم القتل لتقييم مدى الالتزام والثقة لدى المواطنين[55]. فقد ورد في تقرير التنمية البشرية لمنطقة البحر الكاريبي في عام 2012، أن الجريمة تضعف الثقة في الآفاق المستقبلية للتنمية، وتحد من قدرة القطاعات على المنافسة ومن توفر الخدمات من خلال فرض تكاليف أمنية باهظة، وتؤدي إلى تزعزع الثقة بمناخ الاستثمار. وقد تؤدي الجريمة أيضاً إلى هجرة الأدمغة من البلد أو المجتمع المتضرر. ومن شأن تحويل الموارد للتحكم بمعدلات الجريمة أن يقلل الأموال المتاحة للاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، ما يبطئ التكامل الاجتماعي ويثبط التنمية[56].

في الأعوام الأخيرة، بلغ متوسط المعدل العالمي لجرائم القتل في 189 بلدًا تتوفر عنها البيانات، 6.9 جرائم لكل 100,000 نسمة[57]، وسُجل أدنى معدل، وهو صفر، في موناكو، وأعلى معدل وهو 91.6 في هندوراس. (الجدول الإحصائي 9). وعلاقة الترابط السلبي بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية ضعيفة، إذ يبلغ معدل جرائم القتل في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة 14.6 لكل 100,000 نسمة، و13.0 في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و2.1 في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا. وتسجل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أعلى معدل لجرائم القتل (22.2 جريمة لكل 100,000 نسمة)، تليها جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (20.4)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (5.5)، والدول العربية (4.5)، وجنوب آسيا (3.7)، وشرق آسيا والمحيط الهادئ (2.8).

ومن المفيد أيضًا النظر في معدلات جرائم القتل في المدن. خلافًا للاعتقاد السائد، ليس من الضروري أن يكون معدّل الجريمة أعلى في المدن الفقيرة. ويشير سين (Sen) إلى أن كولكاتا "ليست فقط من أفقر المدن في الهند، وحتى في العالم، بل هي تسجل أيضًا أدنى معدل للجرائم وأعمال العنف من المدن الهندية كلها"[58]. وهذا ينطبق أيضًا على جرائم القتل، إذ يبلغ المعدل المتوسط لانتشار جرائم القتل في كولكاتا 0.3 لكل 100,000 نسمة، وهو أدنى من المعدل السائد في مدن أغنى بكثير مثل لندن (2.4) ونيويورك (5,0)[59].

وفي رأي سين تستفيد كولكاتا من تاريخها العريق كمدينة "مختلطة"، خالية من أي انقسامات بين الذين يعيشون في أحيائها على أساس الانتماء الإثني أو الدخل. وعلى مدى عدة عقود، كان للمدينة نظام من الخدمات العامة الأساسية بما في ذلك مستشفيات حكومية، ومدارس، وكليات، ونظام نقل عام قليل الكلفة، خفف من آثار الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وفي القطارات المحلية، يسافر البائعون الفقراء عادة جنبًا إلى جنب مع العاملين لقاء أجر والموظفين الإداريين.

وعندما لا يستطيع الأفراد الحصول على الخدمات، قد يميلون أكثر إلى ارتكاب الجرائم. وقد أشارت دراسة أجريت في المملكة المتحدة حول المجرمين الذين يعودون إلى ارتكاب الجرائم أن العديد من السجناء هم ضحايا الإقصاء الاجتماعي طيلة حياتهم[60]، وهم مستبعدون في الواقع عن الخدمات الأساسية[61].

الإنفاق العسكري

منذ نهاية الحرب الباردة، لم يحصل بشكل عام تكثيف للقوى العسكرية التي تُقاس من خلال حساب نسبة النفقات العسكرية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك جزئيًا إلى تغير العوامل المهددة للأمن القومي. ويبدو أن النزاعات بين الدول قد انخفضت منذ بداية التسعينات، إلا أن عدد النزاعات داخل الدول ارتفع منذ منتصف القرن العشرين.

واليوم، لم تعد غالبية الأخطار الأمنية تأتي من بلدان أخرى بل من موجات التمرد والإرهاب والنزاعات المدنية الأخرى[62]. وتسببت النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة بإصابة أكثر من خمسة ملايين شخص، 95 في المائة منهم مدنيون[63].

الشكل 1.8

لا تترافق التنمية دومًا مع ارتفاع في الإنفاق العسكري

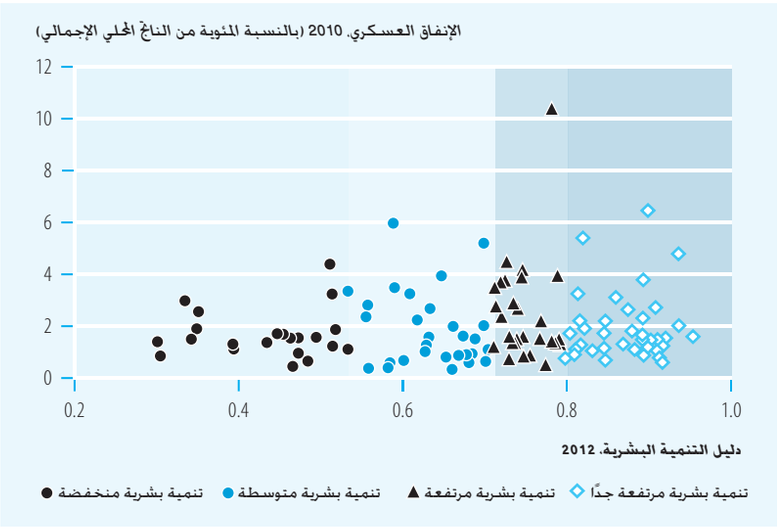

المصدر: الإنفاق العسكري من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام؛ ودليل التنمية البشرية من حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية.

وفي جنوب آسيا، مثلاً، شهدت البلدان التسعة كلها نزاعًا داخليًا في العقدين الأخيرين، وحصدت هذه النزاعات عددًا من الإصابات يفوق الإصابات الناجمة عن النزاعات بين الدول[64]. ومنذ عام 2001، دارت غالبية النزاعات في المناطق الفقيرة في تلك البلدان أكثر من أي مكان آخر[65].

وفي عام 2010، تخطى الإنفاق العسكري العالمي في 104 بلدان، تتوفر عنها البيانات، 1.4 تريليون دولار أو نسبة 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. والبلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق. ومع نمو اقتصادات بلدان أخرى، ولاسيما البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، ارتفع فيها أيضاً الإنفاق العسكري. وفي الفترة من 1990 إلى 2010، تزايد الإنفاق العسكري بأكثر من ثلاثة أضعاف في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، وارتفع بما يناهز 50 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، و22 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، وانخفض بحوالى 47 في المائة في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وفي الفئات الثلاث لدليل التنمية البشرية التي ارتفع فيها الإنفاق العسكري الإجمالي، كان هذا الارتفاع أبطأ من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتنطوي هذه النسب الإجمالية على فوارق ملحوظة. فقد شهدت أوروبا وآسيا الوسطى انخفاضًا في الإنفاق العسكري بنسبة 69 في المائة بين عامي 1990 و2010، في حين شهدت بلدان جنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية ارتفاعا يتراوح بين 43 و388 في المائة[66].

ومع أن التنمية غالبًا ما تترافق مع ارتفاع في الإنفاق العسكري، فهذا لا ينفي بعض الاستثناءات في هذا المجال (الشكل 1.8). وتسجل البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا والمرتفعة أعلى نسب للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بعض البلدان ذات دليل التنمية البشرية المرتفعة جدًا تسجل أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن بينها آيرلندا وآيسلندا والنمسا ولكسمبرغ.

ولهذا الواقع دلالة هامة في حالة البلدان الصاعدة في الجنوب. فلم يكن لكوستاريكا، مثلاً، جيش منذ عام 1948[67]. ولا ينفق هذا البلد على القوة العسكرية، ما جعله قادرًا على تخصيص المزيد من الأموال للبرامج والاستثمارات الاجتماعية[68]. وفي عام 2009، استثمرت كوستاريكا نسبة 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم ونسبة 7 في المائة في الصحة. وبفضل هذه الخيارات، أحرزت تقدمًا في دليل التنمية البشرية، إذ ارتفع من 0.621 في عام 1980 إلى 0.773 في عام 2012.

واليوم، يضم حوالى 20 بلدًا عددًا قليلاً من القوات المسلحة، أو ليس لديها قوات مسلحة على الإطلاق. وهي تملك أراضي محدودة، والعديد منها يعتمد على قوى خارجية لحماية الأمن القومي. وصحيح أن الظروف المشجعة للتخلي كليًا عن القوات المسلحة ليست متوفرة لجميع البلدان، ولكن تتوفر لمعظمها إمكانية المبادرة إلى تخفيض كبير في الإنفاق العسكري. ففي حالات النزاعات الداخلية، تبين في الهند أن الشرطة قد تكون فعالة للحد من العنف على المدى القصير، إلا أن استراتيجية إعادة التوزيع والتنمية الشاملة هي أكثر فعالية في درء الاضطرابات المدنية واحتوائها على المدى المتوسط[69].

* * *

هذا التحليل لوضع التنمية البشرية ملؤه الإيجابية والأمل، ولكن الطريق ما زالت طويلة. فكل بلد تقريبًا يواجه تحديات لا بد من تجاوزها وفرص لا بد من اغتنامها لإحراز مزيد من التقدم. وما يثير القلق هو أن بعض البلدان المتقدمة يتصدى لأزمة الديون باعتماد سياسات التقشف التي قد تقيّد الخيارات المتاحة لسكان الجنوب في المستقبل أو تحد منها.

والسبيل الوحيد نحو استمرار التنمية البشرية هو الاستثمار في توسيع الإمكانات وإتاحة الفرص. وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1991، "عندما ينعم الناس بصحة أفضل ويكتسبون الثقة ويحصلون على المهارات، يستطيعون التكيّف مع بيئة سريعة التغير واكتساب المعرفة التكنولوجية والقدرة التنافسية التي تتطلبها السوق الدولية"[70].

ويتناول الفصل التالي مدى قدرة بلدان الجنوب على سلوك هذا الطريق، ويسلط الضوء على موقعها في العالم. وتركز الفصول اللاحقة على الطريقة التي اعتمدتها بلدان الجنوب لتحقيق النهضة، وتبحث آثارها على نظام الحكم الدولي وعلى إعادة رسم علاقات النفوذ العالمية.

ليست لجميع البلدان الظروف المشجعة للتخلي كليًا عن القوات المسلحة، ولكن تتوفر لمعظمها إمكانية المبادرة إلى تخفيض كبير في الإنفاق العسكري